

Handwritten numbers and symbols, possibly a date or signature, located in the lower-left corner of the left page.





٤٠١

قوله لا تنافي فيه بين ما ذكره في المتن وبين ما ذكره في المتن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المصنف المقالة الثانية في القضايا واحكامها في تعريفات القضايا واثامها وفي بيان احكامها
اي احوالها من العكس والتعويض والتلازم زاد لفظة القضية في العنوان لشارة الى ان
ايضا من مقاصد المقالة الثانية فما قيل ان لا يحسن التعادل بين القضايا واحكامها لان معنى قولنا
انها الموضوعات الحقيقية لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قولنا واحكامها اذا احوال القضايا
موضوعات حقيقة في شيء من المباحث فالمراد اما ما صدق عليها الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم
مقابلته الخاص بالعام ولما انفسها فالمراد انها موضوعات ذكرية فيلزم ان لا يكون قولنا واحكامها
على نهج قولنا في القضايا وما اوجب عندنا من ان المراد في كلا الموضوعين انها موضوعات ذكرية ليس
منشأها فلهذا التدرج على الله لا يقول معنى لكون القضية لموضوعات ذكرية اذ الموضوع المذكور
ليس الا الوصف العنوان وهو مفهوم تصوري لما فرغ من مباحث القول فلهذا قد جرت عادة
الشراح حين اراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ من بحث والشروع في اخر تشييعا للتعليق وتبينا
لطلبه فيما سأل في حيث حصل قد راعى مقتضى العلم وتبيينها على ان وقع مسئلة ما تقدم فيها تأخر فهو
الاستطاد ومضى قوله شرع حان ان يشروع فيه لا يخرج به في اول فصل التعريفات فالفصل لما فرغ
من المباحث المختصة بالقول الشارح وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان ان يشروع في
المباحث المختصة بالحجة ولا ترق تلك المباحث على مباحث القضايا ووضعت المقالة الثانية لبيان ذلك
اي قسمها على فصول الفاشدة وهو وصف المقالة الثانية واما جعلها مقالة مع حدة فلتتميز ببرها
وللتاخذ على ما هو الاصل فلا يحتاج الى ان تكون اما المحتاج اليها جمعها في مقالة واحدة في القول الشارح
وقوله ورتبها معطوفة على الجملة الشرطية لا على الجزاء او لئلا ينافي فعليك بسلوك الطريق المستقيم
وترك الالتفات الى التلكنات والصفات التي عرض لبعض الناطقين انهم يمشون مكبا على وجه
احدى امر يمشي سريا على حراط مستقيم وما قيل ان اراد بقوله المباحث المتعلقة بها فيدخل مباحث
القضايا وكذا في قوله مباحث القول الشارح للتوافق فتولد شرع على حقيقة ولا يحتاج الى التاويل
يا واد ان يشروع ارجح ان يشروع في حرف اللفظ عن التبادر يابي عند قوله ولما توفرت مرفقا
على معرفة القضايا واحكامها لان للقول الشارح يريد بيان جهة التوقف التي اجعلها الشارح
انه توفرت بعض المسائل على بعض لكونها مبادئ والقصور من التشبيح توضيح ما علم سابقا
من توقف مباحث القول الشارح على مباحث الكليات والمراد بالقول الشارح مباحث لان القصور يبا

جهة توقف المباحث على المباحث وايضا قال قدس سره وهي مباحث الكليات المحسوسة واما مباحثها
لمباحث الذات واما المبادئ لذات نفس الكليات لتتركب المرف منها من الكلمات الخمس ولو
باعتبار البعض فتعيل لكونها مباحثا مبادئ لمباحث يعني ان المرف مركب من الكلمات الخمس فلا بد في
معرفة من حيث ان موصل من معرفتها من حيث انه يتوقف عليه الاتصال فيكون مباحثا مبادئ
لكذلك الحجة ان لمباحث الحجة مبادئ يتركب منها من موضوعاتها على حذف المضاف بقرينة
قوله وهي مباحث القضايا فتولد كذلك اعادة لقوله كما ان للقول الشارح مبادئ فتعيل الفاصلة الكثيرة
وكان الظاهر ان الناظرين اعتبروا نفس القول الشارح والحجة وجعلوا مبادئها نفس الكليات والقضايا
فاشغل عليهم امر المحل في قوله وهي مباحث الكليات المحسوسة في قوله وهي مباحث القضايا فتعيل
لا يرضى بسماع الاذان الكريمة وغاية جهدهم تصحيح العبارة ولم يحسموا حول انه على ذلك التقدير
لم زاد لفظ المباحث ولم يقل وهي الكليات وهي القضايا ان المقصود بيان وجه تقديم المباحث
على المباحث فان القضية اعم من الكليات فتعيل مقدمة مطوية مستفادة مما سبق ان اقامت الاقسام
بالاولية لان القضية اقسام ثمانية والنقض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى وهذا على تقدير
ان يكون قوله والنقض بالاولى كما في بعض النسخ واما على تقدير كونه بالفاء كما في الشرح في جزم شرط
محذوف اراد ان قرارها اقسام ثمانية ايضا فالنقض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى فلذا
قيد العنوان بها والناظرين تكلفوا في تعميم التعليق بما ايرض الطبع السليم بل اقسام ثمانية
امر ليست باولية على كانت ثمانية او ما بعد هذا فالنقض فقرة الشرطية الى الفصل الثاني
ليست بمقصودة في المقدمة بل مستطردى وانما ينفى ما فيه والوجه ان يقال اراد بالاقسام الاولى ما يكون
لها بالنظر اذا كانت باعتبار امر خارج عن حقيقتها فالحلية والشرطية والمنفصلة والمنفصلة من
الاقسام الاولى لكونها باعتبار المنقسم الى المحل والشرطية والاتصال والانفصال الذي هو جزء القضية
بمخلاف الموجبة والسالبة والذوقية والاتفاقية فانها باعتبار صفات الحكم وبمخلاف الكلية والجزئية
والفردية والاعزورية فانها باعتبار صفات الموضوع والمحل قوله يعني انه لم يقل قوله تعالى
اذ لا ينتم في القضية ان يقال بالفعل لقائله صادق او كاذب ولم يقل قوله فائد صادق فيد او كاذب
ليخرج قول المجنون والنائم زيد قائم فان كاذبا وان كاذب نفس الامر صادق كاذب او كاذب الا انه
لا يقال لها ان صادق او كاذب في العرف ان كاذبا منها ملحق بالجان الطيور ليس بخبر ولا انشاء فتعيل
في التعليق ولم يقل قوله صادق او كاذب للابتنوع الدور حيث اخذوا في تعريف الصدقة والكذب الخبر

فيشمل نحو زيد قائم وقام زيد بلا رتبة وحمل المحذوف ههنا على الترك لفظا او تقدير اليشمل الثنائية
بناء على حمل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح تفسير الاختلال بفارنا ابطال الصورة ثم ما ذكر
الشرع في اخلال القضية المفروضة واخلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة
انه حكم بان احداهما هو الاخر ما حرجا كما في الجملة الاسمية او ضمنا كما في الفعلية كما سيجي في كلامه قدس سره
وانما لم يعتبر في الجملة الفعلية قسما اخر من الحكم تقريبا للاقسام وضبطا للانتشار بقدر الامكان
ان حكم فيها بان احداهما ليس الاخران قصد كما هو المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فان الحكم التقديري
فيها الايجاب يبقى الشرط طالما وانها موجودة لا سيجي من ان كان رابطة زمانية فيجب حذفها
ايضا فالمراد بقوله كل ان مع مدخلها او ان معنى كانت الشرط طالما الشئ كائنا طرعا وهو من الشئ
طالما على ما حققته الشرع في شرح المطالع من ان كلمة كان معتبرة بجانب المحمول كما سيجي وبا القول بان ارادة
لمجرد رعاية ان حرف الشرط لا يدخل على الاسم لا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم المراد بالمزود
اما المزود بالفعل او المزود بالقوة انما يقعها فكله او التقييم كما قد كونوا حجارة او حديد ايات بل ان جميعا
واما لمجرد التاكيد فليس للترديد او التقييم وهو الذي هو تفسير المزود بالقوة في لفظ القوة يدل
على عدم كونه مزودا بالفعل وهو شرط وعلى صلاحية لها وذلك بان يمكن التعبير عنه بمزود **قال** وانها اه اي
اقبل الالفاظ الموزونة يمكن التعبير عنها من اطراف تلك القضايا وشقة هذه الالفاظ وقيل مؤنثها ظاهره
لعدم احتياجها الى ملاحظة خصوصية الاطراف ومعانيها والظاهر ان كلمة كان لا ينبغي وقوعها في الموزونة
غير صحيح لوقوعها موقع المزود بل يقال ان تحققه يعني ان الحكم في الشرطية طالما ان اتصاله بوقوع نسبة
بوقوع اخرى او بان اتصاله لم يمكن التعبير عن اطراف بالمزود وما قيل ان قد مبدع من طرف الشرطية بقوله
هذه القضية فتدبر فان التعبير عن مجموع قوله ان تحقق هذه القضية ففي هذا التعبير صارا كما في تقدير التعبير
الاول جزء من حيث ان مقدم **قال** بقى ههنا شئ واحد يعني وان دفع بالتقييم المذكور الانتقاض بالمثل المذكور
عن التعيينين لكن بقى اشكال اخر وهو انه على هذا التقييم يدخل جميع الشرطيات في الجملة لتحقيق التعبير عن
اطرافها بالمزود بعد اخلال الحكم الاتصالي والانفصالي لان كان متفقا للملاحظة الطرفية تفصيلا
مانعا عن التعبير بالمزود فما زال يمكن التعبير عن طرف الشرطية بعد اخلال بمزودين لان اخلال القضية
المانعة تركيبها لان تركيب القضية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير عنها بمزودين بعد ذلك الحكم الشرطي
المتفق للملاحظة الطرفية تفصيلا فيكون الحكم الاتصالي الموزون بالقوة قد بقاءه حتى على الناظرين
والصواب في التقييم والفردية قوله يد عليه راجع الى القول الدلول عليه يقال في وجوده وقوله زيد

قائم باعتبار على تقسيم المصنوع من القسم الاول وحرفه من الثاني بخلاف هذا التقسيم وكذا ورد
بعض النفوس على ما قيل ان الواجب تشيئة القضية الموضوعية وتبديل الثالوث بقولنا لا يرد
وهو لا معنى لثالوث لا يرد على احد القسمين في الاخر والا وانه لم يقل والصواب انه يمكن ترجيح
ما ذكره بحيث لا يرد عليه شئ كما اختاره المحقق التفتازاني من ان المراد بالعدد بالقوة ما يمكن التعبير عنه
بمجرد حال كونه جزء من القضية وعند افادة حكمها والحلية تفعل اما شينين يمكن التعبير عنها بلفظين
مفردين حال اعتبار الحكم المحل بينهما بخلاف الشرطية فان لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي
فيها تفعل اما شينين يمكن التعبير عنها بمفردين عند قصد افادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا التعبير
تختلف في تفسير المزود بالقوة ولزوم استدراك قيد الاخلال قال الشهاب **والاول** واما ثانيا فاما
مع انه لا يمكن تحقيقه والاول الزام لا يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية على فرد من افراده فهو اقوى
من الاول فيفيد ترق من الاضعف الى الاقوى ومن انصف اه والسريه ذلك ان الحكم في الجملة يأتي
الطرفين في الوجود وهو يقتضيه ملاحظتهما اجمالا فلا بد من ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف
فان الحكم باتصال وتوقع نسبة بين شيئين بوقوع اخرى او بالاتصال بينهما واشك ان يقتضيه ملاحظة
النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزم لذلك ليس تعبيراً عن الشرطية بل هو قضية حلية معناها
مع الشرطية سميت حلية اه زاد لفظ التسمية لشارة الى ان مفهوم اصطلاحي هذا هو
المطابق في المحصولات اما ان ما قال المتأخرون من زيادة لفظ الاخلال غير الكلام **الاجزاء الموجودة**
ان المادة كما يشعرب اخر كلام وقول الشهابية التركيب فان التركيب مبتدأ منها الاصول الصورة فلا
يراد ان الصورة من الاجزاء الموجودة ولا يخل بها **الاذا اعتبر الحكم ايقاعا او اشتراعا** اما خبر الوقوع والاشتراك
حال كونها صلا في الذهب ومعقولا كما عرفت مرارا لا يرتبط بغير ضرورة ان النفس لا يمكن ان يلتفت
الى شيئين قصدا وبالذات وعدم صيرورته محكوما عليه او بعدم اقتدار النفس على ذلك لا يستلزم عدم
اتصافه بشئ من التقييد بها ما وصم **ان يصير محكوما عليه** او به الحكم المحل والاتصال او الانفصال
فالمجرد القضية ان من الوقوع والاشتراك من حيث حصوله في الذهب فلا يرد ان كيف يمكن تجريدها عنه
والحال ان الحكم الاتصالي او الانفصالي انما هو بين وقوع النسبتين اللتين هما المقدم والقائم **ما لا ينظم اليه**
الحكم بجمع الوقوع والاشتراك من حيث انه حاصل في الذهب وكذلك فيما بعد فقد وجد الحكم في الاطراف
ان الوقوع او الاشتراك من حيث حصوله في الذهب عاوجه الاذعان فلا يرد ان وجود الحكم لا ينافي العلم بكونه
لان القضية قد تكون كاذبة **وان اردت اه هذا التفصيل مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء** ونحو نقله

لك بعبارة فانه بموجب الشئ مما يتعلق بخلقك في تحقيق معنى المحلية والشرطية والقول الجازم حكم
فيه بنسبة من المعنى اما بايجاب ولما سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون
فان كان وكان النظر فيه امر حيث هو واحد ومجمل بل من حيث يعتبر تنصيده فان القول الجازم ليس بسيط
والصحيح قولنا ان كانت الشرطية فالنهار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشرطية
وبين قولنا النهار موجود فوجب تلوثا بينهما الاول وكقولنا اما ان يكون الشرطية طالعته واما ان يكون
الليل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين وبين اجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب
ايضا حكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجامعة للقول جازما فان قولنا الشرطية طالعته قد يشتمل على اجزاء
نسبة بين الطالعته وبين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو هذه الصفة
وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى مجرى الاول فيسمى منفصلا وما جرى مجرى
الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل لان التركيب بين معنيين لا تركيب فيها اصلا كقولنا زيد حيوان
او بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مانت
فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق مانت تركيب بهذه القضية ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان
او تركيب فيه صدق وكذب وكل اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وصده
لان قصد كقولنا كقولنا انسان يشي قضية وان لم يلتفت الى حال الانسان وحال الحيوان المشي عليه
بل الى الجملة التي يجران يسمى قضية وكذلك لو قلت سمعت انه رأى عبدا زيدا او كذبته هذا الجمع
هذه التي لا يراد ان يحكم اجزاها بالنسبة الايجابية او السلبية وان كان يتفق بعضها ان يكون في اجزاها
ايجاب او سلب فيجعل التاكيد الايجابي والسلب في واحد يلتفت الى واحدة بحيث يمكن ان يدل عليه
بهم واحد ان اريد هو صحيح وخاصة ان للشعوب اليه يقال في ايجاب انه هو ما جعل منسوبا كما
يقال ان الانسان هو حية وفي السلب خلاف واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه ان هذا لازم قال
اذك ان معانده لا يقال لاحد الجزئين ان الاخر انتهى فتأمل في هذه العبارات الخيرة تجد فيه
تحقيقا وانما يبين الاقسام شافيا عن الشك والاهام لا شفا لما ذكره قدس سره في تفصيل المرام
الانسان حيوان بنار على من الحيوان جسم نام حسي لا شيء ذو صفة والا كان مثلا
على النسبة التقييدية التقييدية المراد بها ما عدل الثانية بمعنى ما يقع الكون عليه فيدخل فيه
التوصيفية والاضافية والاعتراضية ونسبة المشتقات الى فاعلها فيكون القضية ايضا
حلية لان ابد من ملاحظة النسبة اجمالا يمكن الحكم بالاتحاد كقولنا زيد ابوهم قائم وكذا زيد اخوه

لان ايتى محولا بالتأويل مقول في حق ملحوظة اجمالا بان يلتفت الى نسبة قصد اهل الجمع من
حيث الجمع ايضا حلية لصحة الحكم بالاتحاد ملحوظة تفصيلا ان يكون النسبة ملتفتا اليها بقصد
وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلا فلا يمكن الحكم بالاتحاد كقولنا ان كانت الشمس طالعته
ولكن جاءك زيد فاضرب سواء جازنا وقوع الاشياء جزاء لما تأويل ما قبل على التقييدية
مطلقا من غير تفصيل كما اشار اليه بقوله بان كانت تقييدية فهي ايضا حلية وذلك انها تكون ملحوظة
الاجالا ان التوفيق حال المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه لان دلالة ان المشتغل المذكور
اذ لا يمكن ان يستغناء ما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة قصد او بالذات وذلك يستدعي
ملاحظة الطرفين كذلك ولا يمكن ان يستغناء من المفرد ملاحظة الامور المتعددة منفصلة وما قيل
ان يمكن ان يوضع مفردا بازاء مفهومات متعددة مترتبة فيفسر من تلك الامور منفصلة مترتبة بناء
على ان الدلالة تابعة للوضع فحوايه قد رسمت في الامكان الوقوع في ذلك اراد ان كل واحد
ونحو ان جاءك فاكرم داخل في الشرطية بناء على ما حققته من ان الجزء الشرطي يكون بالجزء
ان يقال في حق الكرم وما اورد عليه من ان مقصود القائل به ليس التعلق الطلب تاثيرا
وللتلزام للاخبار لا يقتضيه اتحادها فالقولان يقال ان ليس قضية بل هو انشاء كقولك اكرم
زيد ان جعلك فمقدح وبما حققته في صولته المطولة لا يليق الموضع ببيان فيكون قضية بالتق
القريب من الفعل او لا يحتاج فيها بعد حذف الرابط الى شيء سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما
اذ الوصف النسبة اجمالا فان قضية بالقوة البعيدة احتياجا الى ملاحظة النسبة تفصيلا
فيصح التقييد بهذا الوجه باعتبار اخلاص الاقضية وعدم ايجاده طرورها
الحكم بمعنى الوقوع والادقوع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في الذهن او لو وجد ذلك لم يتركب
الشرطية بل الصاوتة عن كاذبين بل فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعته
فالنهار موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة الاضواء وقعت النسبة ان اول
فان ادوات الشرط والعناد ان اراد بشرط من التعلق كما هو الشايع فلذا اقام بقصد
اخرى ان على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخوله لا يدل عليه البيان وانا خص هذه الصوة بالبيان
لانها منشأ نوع القائل بان احراز الشرطية قضيا وما قيل ان المراد اضرحتها عن صلاحية
الحكم فيكون تعلقا محلي النفاذ لو انتفت صلاحية لما عاد حكم بعد الحذف كما في التفسير لا تنفائ
المتصلة الموجبة لان توفيق المتصلة في المترادف وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا

صدقها على تقدير أخرى بعد ما افاد الشئ ان المراد لا صدقها سلب الصدق العدول والخروج
السالبة ولزم اعتبار اصدقها في قول على تقدير صدق أخرى لتلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية
او اصدقها على تقدير صدق أخرى وان خلاف الواقع اذا يكون في المتصلة الاتعلق الصدق الصدق
بقية ايها م اختصاص بالضرورة فان التبادر من صدق قضية على تقدير صدق أخرى ان يكون
بينها علاقة يقتضيه ذلك وايها م ان الحكم فيها باي وجه وان صدق الصدق ما هو ان بعد الاضافة وان
تعيين ان ليس بمعنى الحمل الذي يحى بمطابقة الواقع والتحقق توفيق قدس سره لتويزها وبيان
اقسامها بحيث يندفع ذلك فتبين ان الحكم هنا بالاتصال في التحقيق سواء كان بعلقة او لا والصدق
هنا بمعنى التحقيق نفسا لا مرابطة المطابقة للواقع والتركيب المتصلة الكلية الصادقة من مطلقين
عامتين ضرورة دوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كلما صدق انشا
حيوان صدق زيد قائم وايصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيدا قائما بتحقيق قضية معنى
تحقق القضية وقوع نسبتها في نفسا من المراد من الحكم فيها بالاتصال ان يكون بدلول المطابقة ذلك
للاستقضاء فيشكل من المتصلة والمنفصلة بالآخر بناء على تلازم الشرطية ^{وعلى ذلك}
مشارة الما يبيح هو ان لكل واحد من الاتفاقيات المتصلة وماتة الخلو وماتة الجمع معنيين عاما
وخاصا ولكنها قد يكذبان مشارة بذلك اما ان المراد للاتف الجمع بالمعنى الخاص في ما حكم
فيها بالتنازع الصدق فقط او مع عدم التنازع في الكذب باللفظ الا مع ما حكم بالتنازع الصدق
فقط بمعنى عدم الحكم بالتنازع في الكذب فانه شامل للحقيقة ايضا وكذا الحالة مائة الخلو فلا يكون
حملة اه ارايهم اطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل على الجواب وليس معناه فلا تكون واحدة تعادلتها
اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوال بحيث لا مية فيه لا معنى لتعريفها ^{ما ثبت}
ما هو صولة ارا ان الحملية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللفظ التي ثبتت في الحمل والاتصال والانفصال
والحمل على النافية وارجاع الضمير الى السوال وهم يوجب التكرار وما حرمنا ان ندفع ما قيل ان الحمل
بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبمعنى النسبة الكلية بتحقيق السوال فيصير اطلاق
الحملية بمعنى للضمير الى الحمل لان الكلام في الاطلاق بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي عما ان ما ذكره لا يطرد
في المتصلة والمنفصلة بحسب مفهوم اللفظ اعني ما انصف بالحمل والاتصال والانفصال
معنى بمفناها الاصطلاحي وان لم يكن معنى الشرطية وهو المنسوب الى الشرطية بمعنى تطبيق
شئ وقد يتوهم ان التوهم ناشئ من تخصيص السوال في التعبير بالوهم وتجهيل الفاعل مشارة

الكمال ضعفه فلا لم يتوهم ان تخصيص السوال بولادة ان الكلام فيها بالنسبة الحكم عن الوجبات
يشهد ببيان على بقوله ومنهوماتها الاصطلاحية اه ولا قال والظهر ولم يقل الظ ^{قد يتوهم}
من هذه العبارة فان معناه واما المناسبة المحققة للنقل في السوال فانه يدل على تحقق النقل اليها
والتعليل بقوله فلما ظهرت لها يد على تأخره لكن التوهم من دفع العناية بان يقال معناه نعم المناسبة
المحققة للنقل الى المعنى العام محققة باعتبار جميع افراد امانة الوجبات اه والوقفة على انها مشعولة الى
المعنى الاصطلاحي العامة يلبس من قوله ومنهوماتها الاصطلاحية اه وقد مرع به الشئ في شرح الكلام
فلا حاجة الى الترام اه وكيف يلتزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقها على الوجبات مبهوما
لان النقل مشروط بهما المنقول عنه ^{هي الحملية والشرطية} واما ما وقع في الاشارات من ان
التركيب الجزئي ثلاث حملية ومنفصلة ومنفصلة فالمراد منه الاضاف المحصك والشرطية للوزن حسنا
لها ليس امر محصلا كان منهوماتها اما قال كان اه لان الايجاب والسلب خارجان عن حقيقة
الحملية فالتحصيل بها شبيه بتحصيل الامة المهمة بالفصل بخلاف الشرطية ولذا قال فلا يحصل منها
الا بها ^{انقسام القضية} اه لان حصرا بين النفي والاثبات يحرم العقل بمجرد ملاحظة
منهومي القسامين وبالاختصار باي تقسيم ^{قسمت القضية} من التقاسيم المذكورة واما
كون لا طر في الشرطية مشتملا على ملاحظة النسبة تفصيلا اه بالنظر الى الواقع حتى لو وجد قضية
اصطريفها موزنا اما بالفعل او بالقوة والاخر مشتمل على النسبة الملاحظة تفصيلا لا يكون شرطية واما
ما قيل ان علت في علت زيدا اما قضية بالنسبة الملاحظة بين علت وبين زيد قائما نسب
تامة خبرية وليست بحملية لان احد طرفيها ليس بمفرد لا بالفعل ولا بالقوة فانه لا تتفاوت بين طرفيها
منهومي علت وحذف بين ملاحظة حال كونه جزء من هذا التركيب ولا شرطية لان الشرطية لا ^{يكون}
شئ من طرفيها قضية بالفعل ولا شئ ان احد طرفيها قضية قد يقع بان علت قضية حملية لان معنى
اما عالم وزيد قائما بتأويل قيام زيد ولذا يقع وقول ان الفتحة عليها والمجموع لا قضية خارج
عن النسبة التامة الخبرية كان قيل اما عالم بقيام زيد لولا كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة
خبرية لمزم ان يكون مثل ضرب زيد قائما في الدار وقت الظهور مشتملا على نسب خبرية ملحوظة
قصدا والوجدان كذب وكلام القوم ببطلان فان الحملية اه يعني ان الحملية مركبة في نفسها
من اجزاء ثلاثة فليس بسيط بمعنى ما اجزاه له كذا يقع جزء من الشرطية فيكون بسيطا بالقياس
اليها بمعنى انها اقل جزء منها ولم يكنف بكونها اقل جزء منها بان يقول الشرطية لا بد فيها من ما لا بد منه

في الحلية من المحكوم عليه وبه والنسبة ان يكون طرفاها مركبة بخلاف الحلية ان مجرد ذلك لا يمكن تقديم
مباحث الحلية على مباحث الشرطية فلما اعتبر الباطنة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار الجزئية
الاعتبار الباطنة كالإختصاص وانما هي من قولنا انها تنفع جزء الشرطية التي هي سوى الحكم او الوقوع
او الادقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الادعاء وهذه الحلية معتبرة في كونها قضية فلا بد
ان ذات الحكم معتبرة الشرطية ايضا الا انه مفروض فيها مدعى في الحلية ووصف الجزء لا يدخل في
الجزئية فيكون الحلية بجميع اجزائها بضر الشرطية من غير حاجة الى ما تكلف السيد قدس سره
فكانها اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزائها جزء منها فكانها بما سها جزء منها فتكون متقدمة عليها
فما تحت التقدم في البحث ليعرف الوضع الطبع وبسمى موضوعا له المحكوم عليه في الحلية
الحكوم عليه وكذا قد يسمى محولا او يدل عليها بلفظ تنويع بين الاجزاء فلا بد ان يحتمل ان يدل
عليها بدال لفظا كان او غيرها واللفظ الدال هذا بناء على اكثرها والا فالرابط قد يكون حركة كما
سيصير لان محصل معناه اذ ان معناه الذي لا يتبدل بتغير العبارات وبهذا الاعتبار
القضية في الحلية والشرطية وان اختلفت القضية في الدلول الاول الذي يختلف بحسب تغير العبارات
ولاشارة الى ان زاد لفظ محصل فما قيل لان محصل معناه ذلك هو معنى اخر لازم لفظ هذه القضية
اما النسبة التي هي النسبة التي مورد الوقوع والادقوع فان الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت
والاشتباه ايضا على ما ذكر المحقق التفتازاني في شرح الشرح المفيد الوقوع والادقوع هو
الايجاب والسلب انه ثبت شيء في وقت وانتفاءه عنه وفي توصيف النسبة الحلية بالمورد لها
بينه الايجاب والسلب توضع لغيرتها على ما هو رأي المتأخرين من اشكال القضية جزء اخر سوى
سوى الوقوع والادقوع يسمى النسبة الحلية التقييدية المشتركة بينها كما يدل عليه قولهم وقوع
النسبة او وقوعها وان الاجزاء الحلية اربعة على رأي المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون
اه الجزء الثالث هي ثبوت الموضوع للقول لكنه يتعلق به علمان تصور من حيث انها نسبة بينهما علم
تصديق باعتبار مطابقت النسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقتها لها فان النسبة
ما لم يعتبر معها هي رابط بالعرض والتبادر من قولهم ما يرتبط ما يكون رابطا بلا واسطة وهو الوقوع
والادقوع فيكون في قولهم ما يرتبط بشاره اليه بتأديان بعبارة واحدة احدهما بدال المطابقة
والاخر بدال الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والجازع ما فهم وان كانت التزامية
كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة اي وقوع الشيء او ركن بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر

ادرك

ادراك وقوع النسبة او وقوعها بادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة الاشارة الى ان الادراك
يكون الادراك بطريق الادعاء ان ذلك الوقوع والادقوع الذي هو امر اجمالي مورد النسبة لا
ان الوقوع والادقوع عبارة عن هذه القضية والالزام اعتبار القضية في القضية والتصديق
في التصديق اما لا يتناهي ولهذا اجزاء واحدة هي القضية المنفردة وهذا متفق عليه
بين الفريقين اما الاختلاف في اجزاء القضية المعقولة في انحصار اجزاء القضية المنفردة
ثم الرابطة اداة قضية مهمل فلا يرد انه قد يكون حركة بينه ان النسبة ومع ما ذكره
المحقق التفتازاني من ان لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكون اداة لكان صريح الاسماء
الدالة على النسب والاضافات اذ واقف وحاصل الادعاء ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال بالغيرية
كونها دالة على نسبة هي التي لتعرف حال الطرفين غير ملتفظة لذاتها كالمعاني للحروف والاشارة
الشارح بقوله على النسبة الرابطة فانها باعتبار ما حفظها من حيث ذاتها ليست برابطة
وهي غير مستقلة وهي تمام معناها والدال عليها لفظ مفرد ولظهور هذه القيود تركها وما تقدم
من ان ليس هو مركب فتدفع ما ذكره قدس سره سابقا من ان المحقق موضوع بوضع النسب السلبية
وقد يناقش اجاب المحقق التفتازاني بان ليس مرادهم ان لفظ هو رابط في لغة العرب بل ان
اللفظ العربي مستعار واللفظ هو الرابط الغير الزمانية بمنزلة است في الفارسية وتبين
في اليونانية ورده المحقق الدواني بان مخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وما لغة
العرب فربما حذفت الرابطة انكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور
انما كان في قالب الاسم لمقوله زيد هو حي فان لفظ هو جاءت لتدل بنفسها
بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد ما دام يقال هو ان يصح به فقد خرجت عن ان
يدل بذاتها دالة كاملة فلحققت بالادوات لكنها تشب الاسماء انتهى وايضا ما الباعث لهم على
الاستغارة المذكورة ان لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابط بل الواجب عليهم ان يقولوا الرابطة
في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسمون ان هو ارجح في الموضوع لكون
عنه بحسب الفهم بل يعرضون على ادوات في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالمواضع
الخصوصية ولا يلزم موافقة المنطقيين ولا يخفى ان اختلاف حاله بالتدليس والتأنيث والافراد
والثنائية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره بناديه على عدم ثبوته مستوعلا
في لغة العرب للرابط وان دليل على ما ادعوه وانما هو يرجع بالغيب من غير داع يدعوا اليه

فلا يكون رابطاً وتوقيل المراد به الفصل والعماد فتقول الامثلة التي اوردت فيها ليست موضح
الفصل ولو سلم فغير الفصل ايضا لا يدل على الربط بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين الفتحة والخبر
كذا في شرح المطالع ويقال له عطف على مناقش والمناقش والقائل الشئ في شرح المطالع هو حركة
الرفع قال المحقق التفتازاني ان كان الموضوع والمحمول مبنيين فالنقضية ثنائية وانه لا ما معبرين فثلاثية
ثلاث وان كان احدهما فقط معربا فثلاثية ناقصة انتهى ولو ارد الربط لفظا او تقدير او محال لم يكن النقضية
في لغة العرب ثنائية والدع مدلول الرابطه فلا يكون دلالة على النسبة دالة مطابقة فلا يكون
رابطه لانها الدال على النسبة بالمطابقة ولو ارد ان يعم ذلك يدخل في التامة بل الافعال والاشتقاق
كلما كان الرابطه وقابل ان الرابطه ما دل على نسبة شئ الى شئ اخر خارجا عن مدلولها سواء كان
دالا بالمطابقة او لا فلا يدخل في الافعال التامة مع كون خلاف المتبادر عن تعريف الرابطه يرد عليه
ان الافعال الناقصة وافعال المقاربة باعتبار الرابطه قيد بذلك لانها باعتبار اشتراكها
على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تقسيمات اخرى اشتراكها على ثلاثة اقسام هي
الرابطه اعتبار فلا ينافي اشتراكها على الزائد من ثلث باعتبار ارض من الايجاب والسلب السور والجهة
ثلاثة معان ان افادتها فلا ينافي ذلك الرابطه الزمانية على الزمان ان غير مقصود بالافادة
ولذا يستعمل ما ليس زمانيا نحو كان له غفرار رحيم واورد ان المعاد اربعة كما مر ان وقع النسبة
والنسبة مع واحد لشدة الالتصاق بينها وان حذفته او تركت فمخرب زيد ثنائية
والقول بان خارج عن القسمين استغناء عن الرابطه والتقسيم لنقضيه في رابطه فنيه
انه اراد بقوله في رابطه مدلول الرابطه فلو لازم في كل قضية لا يدل على قوله فالحيلة ان التمس من اجزاء
ثلاثة وان اراد بها لفظا فليكن يصح جعل الثنائية قسما لها لشعور الداهي بسيد كذا
بل بيان لوجه الحذف الموجب انه وجوب استعماله وامتناعه وجوازه وقية
بعده ان كان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله فلا يخفى بعده ان يكون احتمالات
الشيء واقعة في استعمال محل تردد وان كان مراده ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطه
كاشي الى قولنا في شرح المطالع وعدم العثور على بعض امثلة لا يضر بالعرض فربما بعده ان ضبط
الاحتمالات العقلية ليس مطلوباً المقام والا فانه يعتقد بها في معرفتها ربما لا يستعمل الرابطه
زمانية كانت او غير زمانية وكذلك الحذف ولغة العجم لغة الفارسية فان المتبادر من المعاد
لشيء ما يدل على الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدلها ونقض ذلك وايضا

نقض

نقض بقولهم زيد آفد وايد واجب بتخصيص القضية بما يحتاج فيه الى ذكر الرابطه وهو ما يكون
المحمول من الافعال التامة لانها ترتبط لدلالتها على النسبة الموضوع معين ولذا لا يتعلل معناها
بدون ذكره فان قولهم يتجمل في بحث ان من عطف الفرد على المورد فالرابطه المذكورة يربطها
بالموضوع ولو سلم فالمراد يستعملون القضية التامة بدونها على ان وقع في بعض العبارات ولغة التامة
في الاصل لا يستعملون القضية بدون الرابطه فيجوز ان لا يكون هذا الكلام من اصل اللغة هذا التقسيم
ثان اهل لم يورد المص جميع التقسيم المذكورة في هذا الفصل بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذا
يسمى كذا فاصح الشئ يكون تقسيمات وقعت كونه اول وثانيا وثالثا انما كذلك في الذكر لانها كذلك
في المرتبة وقوله باعتبار الرابطه باعتبار النسبة وباعتبار الموضوع في التقسيم الثلاثة متعلق بقوله
تقسيم لا بقوله ثان فلا يتوهم ان يفيد ان القضية محصورة تقسيمات او باعتبار النسبة
هذا لا يشمل القضايا الكاذبة انما تقسيم المذكور وما قيل تعريف الوجبة يشمل القضايا الكاذبة سائبة
ان نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع محمول وتعريف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الوجبة ان
نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع ليس بمحمول فلا يقتصر فساد الثنتين على عدم انعكاس عدم
اطرادها ايضا وايضا قول الشرط وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لا يشتملها كما لا يخفى ويستقيم فوهل ان
النسبة التي هي مدلول الرابطه في الكواذب السالبة ليست نسبة بها يصح ان يقال ان المحمول موضوع وكذا
في الكواذب الموجبة التي هي مدلول الرابطه في الكواذب السالبة ليست نسبة بسببها يصح ان يقال الموضوع
محمول وكذا في الكواذب الموجبة فيشتملها قطعاً ان النسبة التي هي مدلول الكواذب يصح بها
عند قائلها ان الموضوع محمول وليس بمحمول كذا هذا انما يصح في الكواذب التي يعلم القائل كذا بها اما الكواذب
التي يعلم كذا بها ويتوهم الكذب فلا يصح بزعم القائل ايضا ان الموضوع محمول او ليس بمحمول اللهم الا ان يراد
بما هو محمول بزعم القائل ما هو كذلك نظر الى الظاهر لا ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بعده وقال المحقق
التفتازاني النسبة التي يزعم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول مستقيم
وان لم يصح حينها بخصوصية المادة والتي في قولنا الانسان ليس بحجر هي التي بها يصح ان يقال الموضوع
ليس بمحمول وان لم يصح حينها وهذا غاية الموضوع هذا كذا لان ان ينسج اتحاد النسبة في الكاذبة
والصادقة لم يجوز ان يكون الطرفين قد دخل في ذلك والظاهر ان المراد الصفة بحسب التعبير
ان يصح التعبير بهذا القول سواء طابق الواقع ام لا ان على كية افراد سولو دخل على الموضوع
او المحمول انما متعلقاتها يصحها ويجب بها بحيث يخرجها عن الشيوع الذي كان قبل

دخول السور فيه من لفظ البعض ايضا من غير حاجة الى تحمل ان يسمى بلسم الكل فالتأله
على السور ووجوده التسمية في المحرقة نحو زيد بمض الانسان لا يصح إطلاق السورة
عليها لعدم وجوب اطرافه وسورها كل واحد ما يؤدي معناه من اربعة كانت
او كل واحد الكل المجموع في سور الموجبة الكل الا في الذي يسمو الافراد الكل المجموع
الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية الشتمة على شخصية امتناع صدق كثير
في هذا فارجا وما قيل في هذه لفظ كل عنوان في الموضوع ليست بسور وعدم
دخول لفظ بمض على الكل المجموع ليس اجل عدم تعدد افراده من بناء كونه ملك بل اجل
كون الموضوع مضموما منحصرا في فرد كماله العالم وواجب الوجود والقدم والشمولية
الاول فوجه ان لا بد من المهلة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان وان الاختصار في
انما يصح فيما تعدد افراده وهذا وفيما نرى في الاغنوان والافراد فضلا عن الاختصار لا يخفى
ولست شعري ما يقول هذا الفاصل في نحو كل زيد من فانه حكم على اجزاء حقيقة لشخص
معين ثم ما قال من ان ادخل البعض على ما انحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض
لا يقتضي ان يكون لا دخل عليه اذ اراد متعددة في الخارج بل يكفي التعدد والذهن ان بعض
الافراد انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذ اريد به بعض افراد ما دخل عليه
بمخالف ما اذا اريد به بعض اجزاء نحو بعض الزنجي لسود فانه لا يكون صيغة جزئية
بل مهلة ان لفظ البعض عنوان القضية اسوره كانه قيل جزئ الزنجي لسود وله مفهوم
كل يصدق على كثيرين في الدهر لم يبين ان الحكم على كل افراده او بعضها ان ليس كل والا
يفي ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة الشتمة على الحكم الايجاب سواء كانت ثنائية او
ثلاثية يدل باعتبار وصف الزنجي على دفع النسبة على الوجه الذي ويلزم السلب الجزئي
لا فصد وانما يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس داخل في السور والرابطة الافاقه
في الربط الكلي وعلى السلب الجزئي بالالتزام وهو متعل في ما عرفت من ان المجموع يدل
على وضع النسبة السلبية فلا يرد ان ليس هو قولنا ليس الانسان هو القائم يدل على وضع النسبة
السلبية فلا يرد ان ليس هو قولنا ليس بها بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ضرورة ان دفع
النسبة لا يكون الا برفع على كل واحد من البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي
فيلزم ان يكون المهلة السابقة بل كل المهلة الموجبة ايضا سورة والرابطة سور الانهلاله

على الثبوت المطلق ويلزمها الايجاب الجزئي وذلك ان ليس هو في السالبة المهلة وهو في القضية
لم يستعمل في المدلول التزامي فاما ان يكون المحموله وذلك ان ارتفاع الايجاب الكلي
اما ارتفاع القيد عن الكلية او ارتفاع القيد عن الايجاب وما قيل ان النفي يتوجه على الجميع
اما القيد وانما محط الفائدة وكونه لازمه الرفع عن البعض او الثبوت لبعض الكمالات الخطا
واما الكمالات البرهانية فيتوجه اليها ان المتيقن جزا ايه صدقا لا شبهة العقل اصلا
فيكون السلب الجزئي لازما للتقديريين الا انهم اصدوا لا على التقييد لرفع الايجاب الكلي بل ان
عدم تحقق رفع الايجاب الكلي بدون اصدوا وعدم تحقق التقديريين بدون السلب الجزئي انما
يدل على اللزوم الخارجي ويجرد ذلك لا يثبت كونه دالة ليس لكل عليه بالالتزام قلت كونه دالة
عليه مسلم لان رفع ان سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كية الافراد والمقصود هنا هو
بان رفع الايجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لان لم بذلك على هذا التفسير
هنا وفيما سأتى على مجرد اللزوم والتقييد بالزوم نظر العقل اذ في الدفن على ما قيل تلطف لا يسلطه
عبارة الشتم على السلب الجزئي بالالتزام ما لم يثبت اللزوم الذهني بينهما من ضرورات مفهوم
ان ما ابد منه وقوله من لوازمه عطف تفسيره له ويؤيده ما في بعض النسخ الصحيحة من لوازمه
ايضا انما عرفت من ثبوت شيوخ اطلاق السلب الجزئي على اصد فريه ان السلب
عن البعض والثبوت عن البعض كالمشاكل الشك في ذلك بتفسير السلب من البعض بقرانه
اي السلب الجزئي والمراد من عموم رفع الايجاب منها عموم من حيث الصدقة اذ يصح ان يقال
السلب والرفع عن البعض رفع الايجاب الكلي فلا ينافي ما سيجي مران مشترك بينهما ان العام
ان لفظ العام اما عدم دلالة عليه بالمطابقة فلا يستلزم انما والعام والخاص والمباين
يستلزم انما والعام والخاص ان لا يوجد العام بدون ما بالالتزام فلا ان الخاص من حيث
انه خاص ليس لازما للعام فضلا عن اللزوم الذهني وتحقق بعض الصور كدالة العالم على
المعلوم الذي هو اخص منه فذلك داخل اللزوم الذهني بينهما الامر حيث العموم والخصوص
لا ينافي لهما منع عموم الرفع الايجاب الكلي عن السلب الجزئي وبين منشاء غلطه
بالاخر بقرانه بل اهم من السلب عن البعض في الايجاب بل البعض وهذا القدر من الجواب
عن المعارض فقولوا ان الاختصار غير الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الايجاب
الكلي واصله ان اذا انحصر رفع الايجاب الكلي في قسمين اثنى السلب الكلي والسلب

عن البعض دون البعض الذين هما ملزمان للسلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما له
 ثبتت لزوم بين رفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة ليس كل عليه مسئلة فيكون
 مدلولها التزاميا وبعبارة اخرى ان يدل قوله اذا انحصر وفيه إشارة الى ان
 التعميرين واحد كما لا يخفى يكون مفهوما الصريح اه وذلك لان لفظه البعض يستعمل فيما لا
 لم يقصد الحكم على الكلي فلا يقال بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بان يكون الاضا
 الاستقراء فباد حال حرف السلب يكون معناه النفي عن فرد منه غير معين وما قيل
 ان ليس بعض وبعض ليس رفع الايجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم لرفع الايجاب الجزئي فلا
 يكون السلب الجزئي مدلولها المطابق فهو فان السلب ليس معناه الرفع الايجاب
 والاختلاف في التعبير فقط واما انها يدلان اه تعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه
 ليظهر الفرق بين الحال وان بينهما تماكسا في الدلالة على رفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي
 فليس كل تقييد صحيح للايجاب الكلي بل هو ما لا يقتضي الايجاب الجزئي وليس بعض وبعض
 بعكس لان تعين بعض الافراد ليس مدلول القضية ومفهوما منه في الجزئية فلا يكون
 النفي ليس بعض متوجها الى المعين حتى لا يحل على السلب الكلي فاشبه النكرة انما قال
 ذلك لان لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضا او ببدال التعمير من المضاف اليه على نفس الرض
 فلا يكون نكرة لان تنويه التذكير لازمة لـ النكرة في سياق النفي اه فندفيد القول ان
 منه نفي الجنس دون الوحدة نص على السيد قدس سره في صولح الطول ومنه وقوعه
 في سياق النفي ان يكون النفي متوجها اليه فلا يرد ليس بل ان حيوانا ان النفي متوجها الى كل
 الا ان ليس واقعا في سياق النفي ان ليس النفي متوجها اليه واعتبر البعض اولا والسلب عنه
 المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير ليس بمجرد الربط
 فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجود والتعبير بالعامة كقولنا بعض الانسان
 ست ان بعض ثابت وقيل فيهم مقصود الشرح الضمير المرفوع الى البعض فقال في السلب
 انما هو ان لفظ البعض وارد عليه لتقديم عليه الذكر واللفظ السلب في الدلالة يكون اه
 يقال انما هو السلب على هذا كلام قدس سره ان من شأنه النظر الى اطار اللفظ حيث
 وفي ليس مع بعض الاول وبعض ليس في الثاني واما الحقيقة فليس كذلك لان كلمة ليس
 اشارة الى النفي متوجها الى ربط المحمول ببعض متوجها الى ايسر واخر وان اردت فرق

السلب

السلب يعني ان ليس رابطه بينه سلب الربط كونه اعتبارا ان اعتبرت السلب اولا واعتبرت
 البعضية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير ان البعضية كان معناه سلبا جزئيا
 وان اعتبرت البعض اولا واعتبرت السلب بعده ويكون ماله سلب القضية الموجبة الجزئية
 لان معناه سلبا كليا وليس مراده بقوله وان اردت سلب القضية اه ان يجعل النفي متوجها الى القضية
 اه يرد عليه ان قصدان هذه القضية ليست محققة بجعل القضية شمولية وقضية شاملة
 ليس وضع محدود فلا يجمع مع عدم التقيد بسبب الجزئية الثانية من هذه القضية في ذلك
 وبعض تعالاه هذا على عكس ما ذكره انك ان اعتبرت السلب اولا واعتبرت الكلية
 بعده كان سلبا كليا وان اعتبرت كلية الموضوع مقدما على السلب كان سلبا جزئيا
 كما صفة ان ليس بعض وفي بعض النسخ كاصفة الشرح المطالع حيث قال والعرب ان يقال
 ليس كل وليس بعضا ان يعتبر سلبا فيقولوا القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلي وليس
 لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالتقدير المحمول فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلي وليس بعض
 لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالتقدير المحمول فليس كل مطابق لسلب الكلي وليس بعض السلب الجزئي
 ما كان اه إشارة الى ان قوله وان لم يبين اه يدل لقوله وان بين معطوف عليه وذلك لظهور
 العاصلة انما تصح ان تصدق كلية وحرية تميز من اهل تصدق الكلية والحرية وليس
 ان ليس مقصود هذه القضية حال مقارنتها الكلية والحرية ليرداه الانسان في خروا ويصاح ان يكون
 كلية وجزئية فلا يصح ان مقصود حال كونه كلية وجزئية ان المهمة ليس اوصاف الكلية والجزئية في قوله
 مقصود ان تصدق نرى حيث الكلية والحرية والاصد ان الطرح كذا وجزئيا ان يكون اه تقدير
 للصلاحيته في صلاحية الصدق الجزئية عبارة عن ان يكون الحكم في اطار الامر انما هو صدق
 وليس بصدق اطار الحق انما هو الصدق الكلية كما لا يخفى من يخرج مثل حيوان اساه وكذا
 محمولان يجوز تعريفهما بصدق الصدق الجزئية والاصد ان الطرح كذا وجزئيا ان يكون اه تقدير
 التوفيق صادق على بعض الطبيعيات الحق محل المدعى المحدود مثل الانسان حيوانا طاقا فانه
 يصح اه صدق كلية وحرية مع الطبيعة وذلك ان مع الصلاحيته المذكورة ان يكون الحكم في اطار
 الحكم في اطار الامر انما هو طبيعة من اذ اعتبر الحكم في اطار الافراد كانت مهمة في ذلك حيث
 ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والعجب ممن لم يثبت هذه الدقة فاورد الابحاث المذكورة ثم ان الشرح قدم
 ذكر المهمة كونه وجودية والاصد ان الطرح كذا وجزئيا ان يكون اه تقدير

ولله صر

وبين ان يكون محالاً على ذات الموضوع ولم يصدق انه اشار الى ان الاختصار اصابه بالفتيل المكنة
 التي هي تقيض الضرورية فلا يرد ان الاختصار لم يصدق الضرورية صدق كل ما هو اعظم منها ايضا
 فتصور هذا القول في ذلك الحكم المحل عبارة عن هو هو فاما ان يقصر بين المبرهنين او بين الذين اوردت
 الموضوع وهو مبرهن المحل وبالعكس فاقبل ان الاحتمال زائدة على اربعة مشاؤون عدم احضار من الحكم المحل
 سواء خصه او سواء كان المحل مساوياً للموضوع او غيرهما واما اعتبار جواب شبهة وهو ان يجوز
 ان يمتنع الاتحاد في المفهوم ويكون صحة المحل باعتبار التغير من حيث دلالة اللفظين فغير ملتفت الى ان التغير
 في اللفظ يؤثر في تغير الاحكام بخلاف التغير من حيث المفهوم وهو ان اعتبار التغير في مفهوم
 واحد باعتبار الدلالة غير ملتفت اليه لذلك هذا الاحتمال غير معتبر بتفسيره باقيل لان القضية التامة لكل
 واحد من طرفيها افراد ليست بمقتضية لذلك هذه القضية وهم ان ذلك الاحتمال بما لا غير معتبر
 ان التصور منها من القضايا المتغيرة في العلوم اجزاء الاحكام ان التصور من العلوم الحكيم معرفة اعيان
 الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يسهل الاحكام الموجودات الغيبية فانه يقع فيها بمقتضى تنفيها
 المختصة بالاوراق الغيبية فيولتصاها من اجزائها المبدئية هذه شبهة او مشاركة في ان لا ليس
 اعتراض على ما سبق وان ما ذكره ان بيان المعنى القضية الشرعية الكلية وهذه ابطال المحل ارجوها لعلنا
 ببياننا اننا لم نستدل وحجيب معارض وما تكله الناظر من ان من قوله فقد طهر من معنى القضية اه
 بان ابطال احتماليين لا يستلزم لزوم من القضية ذلك اما يستلزم ذلك لو لم يكن هذا الاحتمال ايضا ابطالاً
 اعني يستلزم ابطال جميع احتمالات او معارفه ان تحقيق معنى القضية فرع صحة المحل فكان ادعى ذلك ادعى
 بباطلها وانما مع ما لمعارضة هذا الطريق ان يكون ثبوت مدعى مستلزم البطلان جائز فلا يفتقر الى
 على وزن الافتراض السليم فاما ان يكون مبرهن ج ا ا ب فمفهوم منه غير ما يبرهن من ب وليس المراد
 من المفهوم ما عدا الذات فالشبهة ما واردة بعد ما حققنا ان من معنى القضية كما ما صدق عليه
 من الافراد فهو ان التبريد المذكور جارٍ في خلاف ما يقول في مرتبة الجواب اه معناه ما صدق عليه
 يصدق عليه ب ويجوز صدق امور التغيرات اه فانه يمكنه بعد ذلك ينكشف المقصود ويحل الشبهة
 ان قيل ان اراد هذا السؤال عد تحقيق معنى القضية ضابطاً لاندفاعه بالتحقيق ليس في مشاؤون عدم
 الوقوف بين العبارتين او احمل اه يعني ان القول بعدم الاداة بالنظر المعنى من حيث اللفظ والما
 المعنى فلا محذور يستلزم ان يثبت الواحد لان الفورية تقتضي وحدة الاثنين هذا الجواب معارضة بقررها
 معارضة ان لا يكون المعنى هو المفهوم بل هو المعنى الذي لا يصدق عليه ما لا يكون له الوجود الذي يستلزم

بطلان

ابطالاً فيكون باطلاً لا يبرهن هذا الجواب قيل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة كقصود الموضوعات
 فانه يمكن ان يقال ان قولنا ليس ج ا ب ان يكون مبرهن ج غير مفهوم فلا يصدق السلب واما ان يكون منفتح
 وقيل ان اعتبارها من نفس الامر لا يستلزم ان لا يصدق السلب لجواز ان لا يكون المحل على ما هو ماقبل
 من ان المحل يعود ويقتله ان الدليل مستلزم المحل فيستلزم ابطال الشئ نفسه معناه انما تقرر الدليل ولا
 لوصح الجواب ان لا يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم المحل او يكون غير وكل ما كان عين بلزم المحل فيفتح
 الواحد اه ما كان عينه يلزم المحل ان في وحدة الاثنينية لوصح المحل بلزم المحل لا وما قيل ان السائل يتوهم
 اننا اندعى المحل على المناقاة بين الاداة والامكان وجوداً وعدماً يعني ان الدعوى مفصلة حقيقة
 لا موصية حلت فلا يمكن فساد لان الدعوى ابطال المحل اثبات المناقاة بين الاداة والامكان
 هذا الجواب منع الخصم ان يريد الغيبة الغيبية من كل وجود هو الغيبة الغيرية من كل وجود وتنعى كالأداة
 ان ردة القسمين بين السلب واليجاب اه مفهوم ج هو عين اه زاد لفظ المفهوم من ان
 لفظ على طبق ما في الشرح ايج نفسه ب لينفد ان الحكم فوحدة الاثنين مطلقاً لا سواء اريد المفهوم
 ما يبرهن من اللفظ الشامل للذات والمفهوم ان ما صدق عليه اه فالاحتمال من حيث الذات
 والتغير من حيث المفهوم فلا يلزم شئ من المحذورات فقد حلت يعني ان معنى الصدق الوصول
 يقع المحل فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم ج يصدق عليه ب اه ما يحل عليه مفهوم ج يحل عليه
 مفهوم ب ويؤمله لاه الشئ الذي هو مفهوم ج هو مفهوم ب فيعبره التبريد المذكور في الموضوعين
 وتنصاع الاستحالة سواء فرض شبهة الغيبة او رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحذورة
 صوراً او متعددة موجودة او موجودات متعددة خارجة انما لا بد من الاتصال بينهما او حصول
 ذات واحدة منها وحدة حقيقة مع حلها بالذات وحل بعضها بما بعض اتحاد المتفاوتين
 اي الوجود الفعلي هو العلم في الخارج اه في الخارج عن الوجود الذهني الذي يتعارف به سواء كان في الوجود
 الخارجي المحقق او المقدور او في الوجود الذهني الاصل المحقق او المقدور فالأدلة كالحياة والناطق الخدين
 في ضمن وجود ريد والثناء كجس الغناء ونفس التحدث في ضمن وجود فرد المقدور والثناء كوجود
 جنس العلم وفصله في ضمن فرد منه لا يعلم بالانسان والرابع كشرى البارى متنع فانها متحدان الوجود
 الذهني المقدور سواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات او بالعرض كما في الوضائيات والعدييات فكل
 اتحاد المتغايرين مفهوم اي وجود فعلي في الوجود المتحد من المتحقق والفرد في ذاته المثال
 في الوجود هو الاشياء هو نوعين الموضوعية والوجودية وهو مفهوم المحل في هذا المعنى من مفهوم المحل

يسمى ذات الموضوع المراد بالذات ما يستقل بالوجود والوصف بالاستقلال سواء كان ذاتا او خارجا
والاضافة ابايانية اي الذات الذي هو الموضوع الحقيقي او اسمية اي يصدق عليه الموضوع المذكور وكذا الحالة
في تدل وصف الموضوع فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة لا مرشدة الا ان لا يكون اجتماعا
لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما تحت ذاتا وعرضيا ونوعا وجنا وفصلا وذلك لم يقتض الحصر
المذكور ما هو المشهور من ان الشيء بالقياس الى اقسامه او جزئه او خارج عنه فانه يجوز
اجتماع الاقسام بتعدد الغير وغيرها من افراده دون حصره لما عرفت سابقا ان الحكم
على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية فمحصل مفهوم القضية اما القضية الموجبة الموصوفة بقطع
النظر عن خصوصية السور يرجع الى عقدين والمراد بالعدد الاتصاف بالحاصل بالمصدر ليصح تسمية
احدهما بالآخر تركيب تقيدي لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة لا بمفهومه ونظرا الى
الاصالة والشمول فهناك ثلاثة اشياء امة مقام تحقيق المحصور فلا بد من وضع الحصر بمفهوم المحمول
والجاءت وغيرها افراده مطلقا سواء كانت حقيقية او اعتبارية حتى تدخل الاجناس والفصول
والاصناف من المراد الافراد الحقيقية بل الادراد الشخصية اذ شرح المطالب التقييد الجزئيات
ليست لازمة مسموح فان مسموح اي يصدق عليه بل افراده السادس والاعم فان امة ما ينهم كل
ايضا ان عليه سواء كان كليا او جزئيا كالتعارف حقيقة بالجزئيات والمراد بالجزئيات
الجزئيات الامانية الحقيقية والكل جزئيات اضافية كيف تنفق هذه ان طبيعة اذ اقيدت بتعدد
او عرض يكون داخل في كل بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان في نوعا او اية اندس فصل
والخاصة والشخصية والنوعية ان كان جسا او نحو من قصد والوجود العام انتهى فاقبل ان الزعم من شرح
المطالع ان اذ حال الانواع والاشخاص افراده الفصول والاجناس مع انها في انواع متباينة الاقدام
بالجملة في ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبني على دعوى اقتضد الوصف واللفظ ذلك فان تم
وان لا انتم محض انما المفهوم ما في شرح المطالع افراده السادس والاعم من الحكم وما قيل ان المراد
من النوع اعم من النوع الحقيقي سهو كيف وقد بين ان الطبائع النوعية بقوله من الانسان
وبنية هي وان تخصيص الافراد بالاشخاص والانواع بناء على ان الحكم في القضايا المستعملة في العلوم
انما هو الادراد المفصلة في الخارج وهو الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير مفصلة
في نفسها اضافة واخصص والمراد الشخصية والنوعية وان كان في الافعال هذا
الاصح على الكلمات لقوله في انواع امة وكل كل الان اللائحة تحقيق القضايا المستعملة في

العلوم

العلوم الكلية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها ينال جميع النعمية وتعليم
من قصد الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جسا وهو قريب الى التحقيق ولما التحقيق فانه يخص
ذلك بملوه المحمولات التي يتصف بها الطبائع مستقلا لا نحو كل حيوان شيء او نوعهم او ملكه الا ان العرفية والـ
على اداة التخصيص بل ان الكلام تحقيق القضايا المعبرة في العلوم الكلية والمحولات في احوال الموجودات
المتصلة في الوجود فانصاف الطبائع بها انما هي في شخاها وان وقع العرفية في احوال الطبائع ايضا على
سبيل التبدلية او استفراد اذ ان لا انصاف الطبيعة المحول في القضايا المعبرة في العلوم الكلية
لا يصحح به الشرح اخر البحث ليس بالاستقلال امة بذاته بدون الاشخاص بل الاتصاف شخاها
ان هناك اتصافا واحدا سبب لافراد اعتبارية من الطبيعة والاشخاص امة الخارج فضلا عن يتصور
اتصافا ان يكون امة سببا لافراد بل معنى ان هناك اتصافا واحدا يقتضي بالقياس الى الاشخاص امة في القياس
اما الطبيعة بعد انتزاعها من الاشخاص وتخليها اليه والاعتبار الاول سبب للثاني اذ وجودها
سواء قلنا بوجود الطبائع في الخارج في زيادة اليقين عليها الخارج كما هو مذهب الاول او قلنا انها
من الامور الاعتبارية والوجود في الخارج هو الهوية البسيطة امة لا اعتبار بنبوت المحول بل جميع الاشخاص
ان لا شخص شخاها لا يند منها فرد كما هو معلول الكل الافراد في الجموع من حيث هو مجموع لا نوع
العبارة فقد وجد ادع فيه نبوة امة قد عرفت ان نبوة للشخص هو نبوة الطبيعة في الوجود
بحسب اعتبار الاعتباري وما قيل ان نبوة الاشخاص هي نبوة الطبيعة ضمن انتم الاعتراض عليه انما انما
بغير اعتبار النبوة المسموح والقبول الجواب كما باننا شر من قبل التدبر فهنا انتم الاعتراض
قيل فيه ان لا يميز ان يكون من الامكان المشتركة ما يتصف به الطبيعة مستقلا لا بالاشخاص
حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم الكلية ومحولاتها الغلب احوال الوجود
المتأصلة في الوجود واما صدق وصف امة القضايا التي لم يقيدها عقد الوضع بمحكمة الحكم
في الامكان بحسب نفس الامر بحسب الفرض اما ان قيد بحسب موضوعه فعقد الوضع فيها امة ما ذكرنا
قيل يريد مذهب الشيخ ان لا يصدق العرفية والشروط على مذهب الغرابي للكذب كل كاذب منكم
الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاذبا انما يكون الكاذب بالامكان متحركة الاصابع بالضرورة او دائما
وام كاذبا بالامكان فوهم ان الحكم فيها بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضا
اذا اعتقد عقد الوضع بالامكان فالامكان امة العام المقتضي بجانب الوجود يشمل ما يكون
وصف الموضوع مقرر بالذات وما اوردته الحق القوي من ان العلة يمكن ان يكون انسانا فله كل

في كل ان كان كذب كل انسان صيوان فمخالفة نشأت من مشترك لفظ الامكان بين الامكان الذي المراد منها
 وبين الامكان الاستعدادي الثابت للنطقة ما الحكاه يصدقاه اما الذات الذي امكن صدق عليه
 بعد ان كان قيد لقوله مسلوبا عند ليدخل تحت ما امكن ان يصدر عليه قيل انما عدها
 في الشفاء قولنا كل ابيض معنى كل واحد ما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا لا بيبض
 موصوفا بانه او كان نفس ابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصفة فان قولنا كل ابيض لا يميز
 منه البتة انه كل ما يقع ان يكون ابيض في كل ما كان هو موصوفا بالفعل بانه ابيض كان وقتا ما غير
 معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن
 الموضوع ملتقيا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كوة تحيط بذئ عشرين قاعدة
 مثلثة والا الصفة هي عيان يكون شيئا وهو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوفا بالصفة
 عيان العقل بصفه بانه وجوده بالفعل كونه كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قوله كل ابيض معناه كل
 واحد ما يوصف عند العقل بان يحيل وجوده بالفعل اذ ابيض دائما او في وقت او في وقت كان هذا
 جانب الموضوع انتهى كلامه في هذا الفعل الذي اعتبره انصاف ذات الموضوع بمفهومه ليس الفعل
 الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا افراد التي دخلت في الوجود او اذا
 لا يكون الموضوع ملتقيا اليه من حيث انه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة ملتقيا اليها عيان
 يكون شيئا من حيث انه موجود بل يكون ذات الموضوع ملتقيا اليه من حيث انه حاصل في العقل
 موصوفا بالصفة ان يفهم الموضوع عيان العقل بصفه ان يعتبر انصافه بان وجوده في العقل
 كونه كذا اي ابيض مثلا نقول عيان صفه ان العقل يصفه ان الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا
 عيان صفه انصاف الفعل في الموضوع ان يعتبر العقل بالفعل انصاف الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار
 وجوده بالفعل في قولنا كل اسود كذا يدخل الجشع الموجود وغير الموجود في الحكم ويدخل الردي
 وصر المنة المعلق للعرف والصفة لان يعتبر الفعل انصافه ويقرضه بالفعل بعد امكن انصافه فيدخل
 الردي في الحكم المذكور عيان ما قاله المشهور في شرح المطالع من انه القاربان اقتصر على هذا الامكان
 وحيث وجدته الشيخ في المناظر اذ فيه قيد الفعل بالفعل في الوجود في الاعيان بل ما يقع في الردي
 والوجود الخارجي فالذات الخالية يدخل في الموضوع اذ فرضه العقل موصوفا بالفعل مثلا اذا
 قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو موجود في الخارج وما لم يكن موجودا فيكون اسود
 اذ فرضه العقل لاسود بالفعل واما على رأي القاربان فدخله لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوى

اليه

اليه الشيخ في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتقيا
 اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوفا بالصفة عيان العقل بصفه بان وجوده
 بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات اذ قلنا كل ج ب نفعه ان كل واحد واحد ما هو
 يوصف بج كان موصوفا بج في الفرض الذهني اذ الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير
 دائم بل كيف اتفق فذلك الشيء موصوف بان ب قال الامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يتم الوض
 الذهني والوجود فانه فاسد من وجوه اما اقلنا انه لا بد من اعتبار امكن الوجود في نفس الارضا
 كما اعترف اليه والادخل افراد المتصفة الانصاف اذ فرض انما هو ليس في عبارة الشيخ في
 على اعتباره بل هي حجة في نفي اعتبار الامكان والصفة واعتبار العقول اما انما الذات في لغة العرف
 بان على الينا اذ العرف والصفة لا يعلم بدخول الردي في الحكم المذكور ولما كانا فلا لا شرة اذ
 في الاصطلاح اصلا وانما هو اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يورث في الاصطلاح من شرطية الصفة
 في الشكل الاول وعدم انصاف كنفها وعدم انصاف المنة كما يسمى واما انما
 فلا عبارة الشيخ ان عده فانه قال عيان العقل بصفه بالفعل يكون كذا عيان العقل بصفه
 واما خامسا فانه لا دلالة في كلام الشيخ على التقييم الذي افاده الشرح بقوله بل ما يقع في الردي
 الذهني والوجود الخارجي انما المستفاد من كلامه تقيم الافراد حيث قال سواء وجد او لم يوجد
 وهو المراد من التقييم الذي تقدم من الاشارات لتقييم الانصاف سواء كان في الماضي كما في
 المولى في الدوام لا يتناولهم هذا ما هو المشهور من مذهب الشيخ من انه المحبر
 في هذه انصاف بالفعل في نفس الامر وما لا يتحقق الشرح لذاتية فقد عرفت انه لا فرق بين
 المذهبين الا باعتبار بحسب الحقيقة انما قدر حقيقة القضية وما هيتهما من غير اعتبار
 امر زائد عليها يقال هنا بحسب ذلك انه بقدر ذلك كانا حقيقة القضية كثره ليعتبرها
 بهذا الاعتبار فهي رتبة الشيء المعتبر ان كان هو حقيقة لوالمراد به الخارج بما هو حقيقة
 ان هذا الاعتبار ايضا معنى حقيقي ولذا قال سابقا كانا حقيقة القضية وسوا به اعتبار
 فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا الخارج عنه المشاعر او ادراك المشاعر فلا يشترط في الحكم
 المشاعر مع انها خارجية وليست خارجة عن المشاعر بل قائمة بها هي القوة المدركة ان النفس
 على جميع القوى العالية والرافلة والبالغة قابلة للعلوم الدائمة من جناس مع بلاوة او لا
 كانت كلها مواضع الشعور وانها ويكون سناد الادراك اليها يجوز ان سناد القطع الكبري كما

من ان اطلاق الشرع على النفس تغليب انما شاع عن
 الخارج من جهة فرد الامكان العام المقيد بحاجب الوجود بقرينة ان الاخراج الفردي المنفعة
 على ما قدر وجوده اه عم التفسير صحتها بحيث يشمل الوجود والعدم فالمراد بان القدرة الوجود
 قوله على افراده القدرة انما هو معنى المندومة بقرينة التقابل بالوجود وانما قيد الارادة
 ان تفسير الحقيقة الموجبة الكلية لم يصدق كلية لم يقيد الوجه مع ان الكلام يراى ان اعتبار
 القيد المذكور لتعميم الكلية وانما دخل الابعاد ذلك والان اعتبار القيد المذكور بقرينة منع اعتبار
 في الكلية لتحقيق التناقض بينهما بين اعتبار كلي يعني ان قوله وانما قيد شارة ان قوله من الاراد
 الملكة تقتيد لا يخرج الافراد المتشعبة وذلك ان ايراد كلمة الشرطية المستعملة في المقدرات انه حال
 الافراد القدرة المندومة في الخارج في القضية الحقيقية ومن جعلها المتشعبة في الخارج فلا يصدق
 شوت عمودا بل انفس الامرا بما لان او سلبا صادقا فلا يصدق قضية كلية اصلا نعم لو كان العلم
 في جانب المحمول ايضا طريق الفرض كما صادقا وفي تقريره قدس سر شارة المادية ما قيل ان القيد
 المذكور ليس اطلاق الافراد مستحيلة بل هو تعميم الافراد مع ايتوهم اعتبار صدق في الغالب
 هو مذهب الشيخ في خصص الافراد بالفعل لان كلمة المستعملة في المقدرات وفي ذلك النوع وذلك
 ما قيل ان القيد المذكور لا بد منه في تفسير القضية يستفاد منه اعتبار صدق الامكان في
 لوم قيد في ر اعتضد بمجرد ما لو وجد فنان لم يصدق قضية اصلا لا لو وجد فنان في
 الامكان او بالفعل او يجب ان كان في تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء بالامكان او
 بالفعل وان يكون الشيء بالامكان او بالفعل ان ايراد شريطة لمجرد احوال الافراد المقدمة
 الاشارة لتطبيق حكمه فيكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء بالامكان او بالفعل ان
 انما تفسير الحقيقة بالشرعية كما ينبغي تفصيله في كلام قدس سر وهذا قيد هذا
 البحث اورد في المحقق اعتبار في عدم يفرض للبحث الثاني وهو ان انتم امتناع صدق المحمول في الشرع
 المقيد بنقيضه وامتناع سلبه للقيد عن تقيد بعينه وانما يلزم ذلك ان لم يكن ذلك التفسير
 كما لا يخفى ان دفاعا عن القيد صدق المحمول في نفس الامر بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول
 في نفس الامر على القيد بنقيضه ملازمة كما صدق الامكان متعلق بالخير فلا حاجة
 الى اعتبار ان لا ينفك امكان صدق الوصف في طرف من امكان الافراد فيه فان منع ما قيل ان
 قولنا كل متنع معدوم افراد مستحيلة وسواء ملك الصدق عليها فلا بد من اخرج قيد امكان

الافراد

الافراد ان امكان صدق الصفات عليها اما هو في الذهب وافراد ملكته فيه وذلك لابتداء صفاتها
 في الخارج اما الموجبة اه اما عدم صدق الموجبة الكلية فلا انما قيل كل في هذا الاعتبار
 ان اعتبار كون الحكم فيها على الافراد مقدرة مطلقا صدقة فنقول ليس كذلك انما ليس بصادقة فهو
 مدعى دليل ما بعده وليس دليلا من كونه صادقة بما هو وتلك في دفعها في الحق ليس
 لو وجداه اعتزق بان المحمول اذا كان امرا شاملا لا يكون القضية لازمة مثل قولنا كل انسان شئ
 ان الانسان الذي ليس شئ الاحتمال يكون شيئا والحوادث عقد المحال يجب نفس الامر ان الانسان الذي
 ليس شيئا عدم تحقيقه في الخارج والذهب يكون شيئا نفس الامر نعم مفهوم الانسان لا يتحقق في
 كلية امر ثابت في الذهب وظلا ان الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذ فرض ذات الموضوع
 متصفا بنقيض لا يصدق عليه ذلك المفهوم نفس الامر فلا يصدق القضية كلية امومية وكذا
 وانما بناء فانه اذا صدق تلك الجزئية يكون الكلية صادقة وهو المطلوب نعم ان كان
 من استلزم فرضه ليس بصدق الجزئية المندومة حتى يلزم كون الكلية مسندة بجواز ان يكون
 فردا والحكم في القضية انما هو على افراد موضوع فكذا التقي الجواز انما نقول اه ما قيل يمكن
 ان يدعي ذلك بانه الفرد الذي تحقق الكلية يتناول الفرد يجب لفرضه انما يجب ان السور وينفرد
 اليه الحكم الفرد يجب نفس الامر فلا حاجة الى التقيد بالامكان كما مبد ما ذكر قدس سر سابقا
 من ان اعتبار امكان صدق الصفات في نفس الامر مع الفعل مفقود عن اعتبار هذا القيد المذكور
 انفي هنا الجواز ان مدعى به بعد التقيد بقيد امكان الافراد بجواز صدق الكلية وان كان ذلك
 فكيفه جواز ان لا يمنع الوجود واما ما كان مدعى تحقق صدق انما ان من الجزم امتناع وجوده
 هذا بحسب القيد فيحقق المقام ذكر الشيء في شرطه انما لا يصدق هناك وليس
 هنا حكم بتحقيق شيء في تقدير اخر وقد عرفت ان هذا مناصها في كل ما فرضه ب
 ان يكون معناه متصلة فانه اتصال نسبة ثابتة فبرية في حملها عن عقد بين الطرفين هو
 لا عقد بالارتباط في التحقيق بين الطرفين فانه كلمة الشرع سيما لو كان استقاررة المقدرة
 لا ينع فيلزم ايراده قد يقال فائدة انه لو لم يذكر تنوعه ما فرضه ب بالفعل ولزومهم
 ايضا ان عطفت على قولهم انهم ضربوا الشراء والخروج والحكم المذكور ان متغايران من حيث المفهوم
 وان لا زمانا للتحقق فكذا جعلها اذ من وفي بعض الشيء ان منع المتعلق ما فسر به انفس
 الموصوفين قال ان كل ما هو ملزم لم ينزلهم لب فاقبل ان وجود الواد في تفسير النظم دليل على

حقة تغيير بالذمية ولا يلزم من عدم مساعدة تغير صاحب الشئ انباء اياه كونه غلطا
فاذا فليكن الغلط في التفسير خطأ حشا وانما للواو عاصفة من اللازم والمعلوم ان
من حيث انها كذلك ان يقصد بذكرها افادة الازم فيها بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو فيها
من انباء وضاك متاويان ليس منتهيا ايضا اه لان ليس يشتبه على تقدير
المذكور لا بد له من جواب بكونه يقال قد يجدد لوعن الشريطة ويتعلق الجرد الفرض لا قال صاحب
الكشف في قوله لو اعجبك صنف من موزنا اعجابك صنف وهو المثلث للقيام اذا افمن
لا يقال في غير الحلية وما ن قيل كل ما فرض وجوده وكان في الاستعداد ويجوز ان يكون انما
عن الجواز ان يكون جوازا بحسب اللغة يكون من تنوع الاستعداد فلا مانع في الاضاربة بعد اعتبار
جانب الاستعداد وكل في الجانب في الخارج ايقان قولكم الخارج اما طرف ذات موضوع والمحل
او وصفها او احدتها على الذات وان كان طرفا ذات الموضوع وتجميع فقدكم تاينا الخارج يكون
مستند الى ذات الموضوع هي ذات المحل بعينها وان كان طرفا الموضوع فوجب ان يكون
ربما يتقدم في الخارج كما في المدولة وان كان طرفا الصدقة فربما لا يصلح لان المحل والوضوح الامور
الاعتبارية فكيف يوجد في الخارج لانا نقول في ما بين قولنا صدق عليه في الخارج وبين قولنا
الصدق وتحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا في شرح المطالع والوقت ان الوجود
في الخارج يكون طريقا لتحقيقه اما يكون طرفا الفرض لا قولنا زيد موجود في الخارج فانه
زيد موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا فانه كونه في الخارج ايقان كونه في الصفات الثلاثة
سواء ما كان حال الحكم اذ الحكم او وقوعه ولا وقوع الايقان والاشراج اذا اشتبه على احد
وقوع الاضمار من الماضي والمستقبل المدوي به حال الحكم يستحيل ان يكون في الخارج وفي نسخة
السند قد سري بتعويل ان يكون في الخارج فانه قال اه ما لم يوجد اطلاق صدق عليه في الخارج
ان ما دام هو موجود في الخارج فلا ينافي كونه ملك الوجود في نفسه فانه في ما قيل ان ما لم يوجد في الخارج
لا بد ان يكون ملك الوجود في الخارج فيصير يكون في الخارج فلا يستحيل فليقل ذلك في نسخة
تغير بدلا عليه يتبدل سواء كان في نفسه او في غيره من
لا يصدق في الخارج لا يتردد من ان يثبت في الاخرى ثبوت الاخر خارجا فاجابوا واهنا
قد افاد في نسخة اخرى من نسخة اخرى انما يقال في نسخة اخرى انما يقال في نسخة اخرى
مستفاد من قوله في التوهم من غير ان يثبت في التوهم كونه باطلا ان الحكم ليس

الجمع بان يكون محكوما عليه او شرطه او طرفا له هو التلاصق ما هو محكوم عليه ومرة التحفظ
والغير يجب ان يكون اه من ان يقال ان ب يعتبرارة لا وارة قاعدة منطقية ان ما كل قضية موضوعية كلية
تعتبر اجد الاعتبار فيجب ان تكون شاملة لجميع القضايا الوصفية الكلية ان غير شاملة لقضايا الصادقة
التي افادها مستنعة الوجود وقد قال الحق تعالى ان من انما لا يعتبرارة كذا وارة كذا وارة كذا
حقيقة او خارجية ان هو ان قضايا خارجية عن القسمين غير معتبرة في العلوم كلية فيحدث
اه ذلك يستفاد فيما اذا قدم لفظ تارة على معتبره هنا قدم يعتبر تارة فيفيد ثبوت الاعتقاد الخلق
على الوجهين كل واحد ب يستفاد المحرر بموعة ان مقام بيان وجه ذكرنا اندي ابحاث لته اوردتها
بعض الناطرين وعلقت في اجوبته بما ايرضه الطبع السليم بنظرا ضبط القضايا المستقلة العلوم
في الغلب لاه الغلب با حثت في العلوم في المقصود من قول المولى ب يعتبرارة كذا وارة كذا كل
قضية موضوعية كلية مستقلة في العلوم كلية ويعتبر اجد اعتبارين وما ذكرتم من قضايا التي افادها
مستنعة الوجود يستعمل في تلك العلوم نادرا فيا يلتفتوا اليه واخرجهما من جميع القواعد اذ لم يلزم
اخرجهما من السيرة في تقديمه قد سري كذا والمجوز انما الغلب لشارة لاه في عبارة الشيخ
متعلق بقوله المستقلة الا انه اخبر عن الخبر لوسمهم في الفروق والله ان يقول ان حاله غير مأخوذة
والراد اغلب افراد القضية فالق ان القضية المستقلة في العلوم مأخوذة لانه في اغلب افرادها احد
الاعتبارين في ال اعتبارين واحد انما يجعل الغلبة عبارة الشرح في الافراد بترية ذكر القضية لفظ
المفردة في عبارة قد سري على المباشرة ذكره صفة الجمع قد سري والتعريف باختلاف العبارات
قد وسعد على ذلك وهو اعرف بها وشيخنا هو كلامهم من لدور والتحصيل والمكر والتفريق لانه
وغير ذلك واما القضايا الاله ونوع لقواع القضايا المستقلة في العلوم الكلية وان كانت مأخوذة
احد اعتبارين الا ان التواضعات تنطبقية التوهم انما الكتب الجوهريات مطلقا وحامل
الدين ان احكام تلك القضايا غير مستخرجة في حكمهم في خاتمة لقواع المستقلة ببيان الامم سيرة
فيهم لتواضعات هو بقدر القوي تارة في التوهم لانه من غير ان يحقق منده ان القضية مندها
واحد مستطفا في جميع القضايا او هو كذا ما يصدق عليه في الخارج او في الاخرى مستطفا وقد سري
يصدق عليه في التوهم ان ثلاثة جزئيات يستلزم الوجود للوجود في الحقيقة في الدهن في التوهم
بها المستقلة الوجود في الدهن فيمنع منه لا سري لانه من منع ان يثبت في الدهن في الحقيقة في الدهن
الواجب خارجا وهذا على ما قالوا واما في باب السالبة دون كل من منع مدوم بكونه ان قلت لا بد من

والاشبه الحكم عليه فيكون موجودا في ذاته قلت تصورناه هو اعتبار مفهوم الموضوع الخ شريك
 البار واتخاذ به مجرد الفرض والتقدير لا في نفس الامر فالحق نعم الوجود الذهني ايضا كالوجود الخارجي
 قالوا اه اي اذا جعل احكام القضية ثلثة فالاول ان يجعل الحقيقة شاملة لا افراد الذهنية
 والحارجية المحققة والمقدرة كاجعل ذلك البعض يشمل الفضل الهندسية والحجائية فان الحكم
 فيها شامل لا افراد الذهنية ايضا وانما قال الاول انه يمكن ان يكون المقصود بالذات هو الحكم على الزاوية
 وان كانت شاملة للذهنية ايضا وذلك ان المقصود معرفة اصول اعيان الموجودات فمعرفة
 ان قسم يلحق بالماهية هو حيث هو مع قطع النظر عن خصوصية امد الوجودين فانما وجدت الماهية
 كانت متضمنة وهذا القسم شامل لجميع افراد الماهية لانها بالاراءات عارضة لاسم حيث هو وما
 يترتب على اى من النظر من عروض القيام بالغير لمجرد افراد الجوهر الذهني وبعضها في الخارج والتركيب عدم
 الانتقام لا باعتبار بمفرد افراده في الخارج والذهني متدفع بان القيام بالغير العارضة في الذهني مخالف
 في الماهية للقيام بالغير العارضة في الخارج فان الادلة قيام تقوم بمقوم وثالث بالعكس وان لم يكن في
 قيام بالغير عارضة اختصاصا صريحا بالتركيب الخارجي وعدم انتقام الخارجي مخالف للتركيب الذهني
 وعدم انتقام الذهني فليس شيء من اقسام الماهية بل ما من عوارض الوجود الخارجي او من عوارض
 الذهني كالزوجة لاربعة امساوي الزوايا او دالة لاشارة الانا قد تكون دائمة وقد تكون
 عرضية وتسمى بمقتضى الوجود الخارجي أي يكون للوجود الخارجي دخل في عروضه وكذا اقرار بمقتضى
 الوجود الذهني كالتفصيل الهندسية فان قولنا كم كثر كذا كذا مثلث يشمل افراد الذهنية
 ايضا بل الذهنية للحد المتحد في الخارج لا لكونه في نفسه اعظم من العكس لا اعظم والمثلث الذي
 يترتب عليه اعظم من قطر اقل من اعظم كالتفصيل الهندسية المتشعبة في الحكم الصبيحة
 لقولنا في جسم له حيز صبيح او شامسي كالتفصيل الهندسية المتشعبة في الحكم الصبيحة
 مستويات ثمانية ايجادها من خارج وهي كلها موجودة ذهنية بالفعل اما في القوة العالية
 او القوة الفاعلة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية التي تقسم الافراد الذهنية للمحققة والمقدرة
 فان عرفت ان هذه الصفة بالغير اسمهم ذلك اننا تصور النسبة بينهما كذلك انما
 مع اعتبارها باعتبار الحقيقة في الالات ثلث وانما اعتبروها كذلك لانها في المقومات الوجودية
 والعدمية بخلاف اعتبارها من حيث الحقيقة فانها لا تخفى بالمقومات التي لا تحققة نفسها او في
 امرين في حيث النسب لان القضية انما هي معرفة ان يكون شيئا ما مستقلة

في ملاحظ

في ملاحظة العقل متصورة بالافادة بمعنى ان ما حصة ارسلها شيء اخر عارضا يكون تلك النسبة
 مستقلة العقل متصورة بالافادة ان توجد النفس اشياء قصد ان في ان وقد محال
 انما يعتبر ان يشرأى من هذا الكلام ان المراد من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب الحقيقة ليس لان
 ان النسبة المذكورة ما هي بين مفهومين القسيتين انهم فريدها وهما من قبيل المفردات اقول النسبة
 بين المفردات هي التباين انما هي من افراد القضية الحقيقية بما يصدق عليه القضية الخارجية وبالمثل
 ضرورة ان الحكم احدى هاتين الافراد المتدورة في الاخرى مع الحقيقة نعم ان الحكم ما يتناول افراد
 الحقيقة والمقدرة يتحقق معنونه القضية الاولى والثانية بالنسبة للعموم والخصوص انما هي في
 عليه باعتبار التحقق لا بين المفردات عارضا هو كحقيقة لوقية ان كونها ثابتة بين المفردات
 في قطع النظر عن اعتبار التباين في كونها من امور اعتبارية بمعنى ان وجودها خارج وهذا
 بمعنى الحلال اه ابداء الاول من اعتبار كلمة على مذكور المحذوف لا يتقدم معناه بدونه وانما الثاني من اعتبار
 كلمة كذلك وذلك لانها في السؤال الاول في بعد ذكر كلمة على بان ينال الانسان صادرة مع زيادة الواقع فلا
 يرد ان مناط الفرق هو السؤال كلمة معناه الاول دون الثاني والمالك في مشتركة في المعنيين
 رفع الاجاب بفتح الثبوت لا الابتاع اذا الابتاع في القضية السالبة فالخبر رفع الثبوت المتصور بين
 الشيئين وان كان ان ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض
 في مفهوم سائبة واجابة اما في النسبة شرح المتعلق من ان اجاب حرد من مفهوم سلب مع
 انما يمكن تعقل الامضا فاليه وليس جزء منه لان البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزء منه والا
 لزم اجتماع العمى والبصر الا عني اجاب بما يصدق الافراد مطلقا ان يستلزم ان عين خروقة
 ان اجاب بقصورها اذ لم مطلقا وثالثا في الحقيقة والمقدرة مساوية صريحية متحققة في
 ضمن العموم والخصوص من وجوب ان العلوم متلحق في بيان النسب بين الماء المفردة هي المباشرة لا
 العموم من وجوب من وجه بخصوصه المبحث الثالث في العدد والتفصيل لم يقبل في المدة
 والمطلوب ان يفهم انما السائبة انما في التفصيل في هذا ان حرف السلب ان تقسيم القضية
 المفردة الى اثنين تعريفي مغلوطية ما وانما تقسيم الحقولة الى اربعة انما ان يكون معنى الرب
 جزءا في من طرفها او فلا يرد ان زيد اعلم معدولة على ما نص عليه في شرح المطالع من ان حرف السلب
 ليس جزءا من طرفها ولا نحو الاجاد حتى اذا سمي الاجاد شخصا فان حرف السلب جزءا من الموضوع وان
 القضية محصلة ان الاول معدولة من حيث المعنى من حيث اللفظ والثانية بالعكس وغيره انما

تصنيفا على التصغير في ذات البحث من اجل ان
 حيز حيث العدد والتفصيل هو

يتناول بمقتضى انما وضعت فيه بحث لانه ان اراد انما وضعت لسلب الحكم فنسج وان اراد انهم من ذلك فلا
 يكون هنا مستولاه سلب الشيء نفسه فالاولا ما شرع المطالع من انما سميت معدولة ومغيرة ان الاله اول
 على امور التوثيقية ولا قصد الامور الغير التوثيقية بعدلها وتغيرها وان السلب يضع اخرها اليها
 والجار والمجرونة على الرضى والنفوذ ما لم يسم فلهذا وكذا سلب عنه ترك ذكر ان ثبت لعدم تعلق الرضى وثبت
 في المرجعية المعدولة الموضوع او شاة الوجبة المعدولة المحل ليس عند شيء في السالبة المعدولة الموضوع او شاة
 في الاله المعدولة المحل فقد عدله ان حرف السلب عن موضوع الاصطلاح - سلب الحكم توصيف
 لغوية بمعدولة توصيف بحال جزاء وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المعدولة المعدولة بها
 على الحذف والايصال والاستتار كما في المشرك فان المعدولة عناية الشايع بكشين ويعد به بمعنى يقال عدله
 وادنى من العدل فيغير معنى ان العدل معناه داد رادى وقدى معا ويراد كرون جيزى بجيزى
 وتعدى لا تفعل ثمة بالباء وكلا العنيين غير مستقيم هنا ليس جزء من حيزها انهم من حيزها
 بالقياس الى المعدولة ولا حضور هذا الاسم بالسلب اتم مع ان المحملة الموضوعية شريكه معناه عدم كون حرف السلب
 جزءا من حيزها ان جميع امثلة الاول واحد منها - فتم يرتفع الاشتباه بين قولنا والاعتبار الجاهل
 رضى لا اشتباه الناشئ من قوله سميت القضية معدولة موجبة او سالبة فقد عرفت ان معنى قوله ان
 بالنسبة التوثيقية والسلبية ورضى النسبة السلبية وذلك انك قد عرفت ان الاجاب ايقاع النسبة والسلب
 رضىها ان النسبة التوثيقية والسلبية والكانت لم قضية صادقة فالمعتبر ان النسبة موجبة والسلبية
 ايقاع سلب رضىها الموجبة لا تتحمل على الاجاب والى السالبة يستعمل على السلب شيئا الى الاله المعدولة
 في قضية المفردة والشرط على الشرط القضية المعدولة انما يكون في اعتبار الشرط والشرط
 اعتبار الجزاء الى حيزه رضىها ايقاع على ايقاع يكون جزءا من العلم فتم كانت نسبة وقعة تدون
 السابق واللاحق حيث قال مرفوعة ان يتولد موقعه الا ان اراد واقعة في الذهن فان الحكم فيها المعدولة
 والمراد بالاعلمة مفهوم الاعلم بغير من الشيء بمبدأ اشتقاقه كقولنا انتم من المتحرك بان يكون
 الكون وجودا بناء على ان المراد منه الفعل اعني الاستمرار فاما الحقيقة الثابتة في تمثيل السالبة للمعدولة
 الطرفين بقولنا انتم من المتحرك بان يكون مثابة لان المراد بعدمية الطرفين ههنا ان يكون حرف السلب جزءا
 من المعدولة يكون معدولة معتدلة معروفة في السكون عدم الحركة ما ليس هو معدولة في محل بحث كيف
 قد عرفت ان نسبة الاعلم الى قولنا انتم من المتحرك معدولة كقولنا اعلم ليس هو اعلم بل انما هو اعلم
 قولنا انتم من المتحرك الى قولنا انتم من المتحرك من متحرك من متحرك وانما المقدم واللاحق للتفرع في

التعليق

التعليق ان الجزاء لا ثبت المدعى اليه وادخل كلمة ان مجرد التاكيد **قوله** كذلك يكون له الصواب ترك
 كذلك لعدم بعد العهد بالشيء السابق **قوله** فحين يشرع كل ما زائدة او معدولة فان حيزه
 الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف اي وجب التوضيح احكامها وقوله
 فلم خصص عطف عليه وليس حيزا في حيزه بل اراد انما لا يلزم بطلان صدارة الاستدلال
قوله ثم ان المحصلات او سؤالاته فان قيل لم يستدل ان المحصلات او ليس معناه انه
 بعد التحصيل بالموجبة معدولة المحصولات او محصلات او صحت يرد ان معنى بعد التحصيل بالموجبة
 المعدولة الاله المعدولة المحصولات فكيف يصح قوله كثير **قوله** ويجب احتلاف حاصل
 قد عرفت ان اختلاف المحل يكون وجوديا وعدليا ويجب اختلاف مفهوم القضية معطرا
 بالاعتبار بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يجب سطر الجواز ان يكون لذات واحدة عنوانا
 وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر
 في اختلاف القضية أصلا لانه لو وصف العنوان له عنوانه للملاحظة الذات غير مؤثرة في اختلاف
 ذاتها لذات واحدة وصفان وجودي وعدمي فان جعل موضوعين لم يختلف مفهوم
 القضية وان جعل محمولين اختلفت واختلاف الذات في محمول كائنا جسم وكل الاكاتب جميع
 ليس لاجل اختلاف العنوان بل لاختلاف بينها ثابت في انفسها والعنوانان الاله للملاحظة
 افراد مختلفة لا يخفى ان هذا الوجه اتم لعدم اعتبار المعدولة في جانب الموضوع وقوله ان
 والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات اول عليه ثم ان عدم تأثير اختلاف العنوان
 في القضية حقيقة لا يقتضيه عدم تأثيرها صلتا فالمراد ان لو لم يكن العنوان تأثيرا في مفهوم
 القضية لكانت القضية باقتناع اوصاف في العنوان ولا دار الاستدلال على اختلاف
 العنوان فلان اعتبار المعدولة حاصل ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينها
 منها طرفة واحدة منها المشتباه فلا تفرق بينها فلعلم حرف السلب ان بناء على هذا
 الفرق على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع ولتقاطعه من نظر الاعتبار لانه فلا بد
 ان من المرجعية المحصلة في التقسيم اربع قولنا الاصح جاب وفيه حرف سلب ومن المرجعية
 المعدولة الاصح الاعلم وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب
 في المرجعية وجودها في السالبة والمعدولة رضى وجود حرف السلب في السالبة
 المعدولة حرف واحدة في السالبة المحصلة والمعدولة بخلاف الموجبة المحصلة

11

المجلة الرابعة: القصص المصورة

محو كل شيء مستيقظ والعكس. الفعل متعلق بشيئ الحكم لا لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسم القوة وهو
كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن لان القضية اذا اطلقت ايضا القضية المطلقة التي لم يحد
فيها الجزئية بل يتوقف فيها على الايجاب والسلب اهم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين الوجهات
الفعلية والممكنة لانها اذا اطلقت ينهم منها فعلية النسبة قسم المطلق بلهم المقيد بفعلية لستمال فيه كذا
افاده الشرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان لهما كيفيتان رائتانه على النسبة ثم قال
والحق ان الفعل ليس كصفة النسبة لانه معناه ليس الوقوع النسبة والكيفية لا بد ان يكون امرا مغيرا
لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما تعد المطلقة في الوجهات بالمجاز كما عد الالهة في الحملات والشرطية
وله الملكة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها بالحكم وانما هو قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها
على الموضوع والحمول والنسبة وعد هاهنا القضايا كعدم الخيلات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل والعجب
من المحقق التفتت انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشرح من الوجهين كيف اعترض على الشرح بقوله وفيه
نظر لان قولنا كل ب بالامكان مشتمل على حكم واربطة لا محالة وهو موهوم ان ب ثابت لم يمتد
الفردية عن الثبوت والاشتباه وامتنع للقضية ان يحكم فيها بان وصف المحول ثابت صادق على ذات
الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منها كصفة زائدة على نفس النسبة لانه ليس نظرم التفصيل
ما ذكره الشرح او بقوله القضية المطلقة هي لم يذكر فيها الجزئية بل يتوقف فيها على الالهة لا يندفع ما ذكره من
ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة ووقوع مادة الامكان فان اراد بقوله ان قولنا كل ب بالامكان مشتمل
على حكم ان مشتمل على وقوع النسبة فم وان اراد ان مشتمل على صورة الحكم كما يشعر به عطف الربط عليه
فلم يكن انما يصير قضية من حيث الصورة كما الخيلات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر الصواب
ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغيرا الامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والجزئية فيكون قضية
موجبة وكذا المطلقة العامة كون الفعل جهة مقابلة لامكانه وان لم يكن مغيرا فلا حكم فيها المطلقة
العامة هي القضية المطلقة وعد هاهنا الوجهات باعتبار كونها صورة الوجوه لاشتغالها بقيد بالفعل
تدبر فانه حقيق بالقبول انها اهم من الوجودية لانه لم يقل انها اهم القضايا المذكورة بل كون
العموم والخصوص في جميع القضايا اعم وتيسر واحدة وكذلك الملكة العامة وهي التي حكم فيها
لا يتبين حكمها من حيث المحول او سلب الامكان بل ان الملكة انما يشتمل على الحكم باعتبار الجزئية لا باعتبار
استوائها مع الامكان لاشتغال الحكم على الجزئية فلا يرد ان جميع القضايا الوجوه مشتملة على الامكان فان
منها ما عليه اعتبار التحقق والصدق والاعم من اعم وان كان العموم هو التحقيق فلا يرد ان الجنس
الاعم

الاعم من الحيوان وهو اعم من زيد مع ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدق عليه والتفسير ان
شواياد ان تحققاته ضرورة احد الطرفين به تلزم امتناع الفرق الاخر فعدمها يستلزم عدم
من المركبات المشروطة ان لم يقيد بها بالاولية لمشاركة لان الاولوية المستفادة من قول الحق الاول
المشروطة الخاصة اولى ذكرية ~~للم~~ وليست باولية رتيبة مع قيد الادوام يعني ان الادوام
جزء منها لا ينافي كون الجزء الاول مشروطة عامة لان كونها بربطة انما يقتضيه ان لا يشتمل على حكم اخر
ربطه بالجزئية ولا يقتضيه ان لا يعتبر معها بطريق التقييد فاما قيل ان اطلاق المشروطة على الجزء الاول منه
باعتبار انه كان مشروطة عامة قبل التقييد بالادوام لان المشروطة العامة هي القضية الكلية
بكيفية واحدة لا الملكية ~~للم~~ بالكيفيتين وهم شائ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية
واعتبارها بطريق التقييد وانما قيد الادوام ايضا ان الادوام المقيدة للوجوهات نوعا
ذات وصف في التقييد بسلبه اما ان يكون بالادوام او بالادوام الوصف والثالث والتقييد بالادوام الوصف
ولذا بالادوام المطلق غير صحيح في التقييد بالادوام الذي يفهم قوله ان قيد تقييد اعم من قيد الادوام
تقييد اعم من ان الكلام قيد ان المشروطة العامة اي جهة المشروطة العامة والضرورة بحسب الوصف
اي مشتملة له ادواته وبعض اوقات ذات الموضوع ظرف مستقاة لانه في بعض اوقات الذات
اشارة الى ان سلب الادوام الذاتية في التقييد باعتبار بعض اوقات الذات باعتبار جميع الاوقات
لتحقق الفردية والادوام في جميع اوقات الوصف الذي هو بعض اوقات الذات ولذا قالوا لا بد ان يكون الوصف
فيها وصفا مقارنا على ما ينبغي ومن لم يثبت له هذه الحقيقة قال الادوات في جميع اوقات الذات او غير
متحققة في بعض اوقات الذات بناء على انه قوله في بعض اوقات الموضوع ظرفا للفوا متعلق بالادوات
لان ايجاب المحول للموضوع انما القضية المنقولة فالتكامل المذكور ان لم يكن دافعا له فثبت بالادوام كان معنى ذلك
الايجاب المقيد بالادوام ان ليس متحققة في جميع الاوقات ان تحقق ذلك الايجاب في جميع الاوقات منتفعا
والجور متعلق بمحقق وليس ظرف النوع بل هو التام فاما يقتضيه استمرار الحكم المستمر في الحكم وادام التحقيق
الايجاب ان اذا انتفى تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة اي في جميع الاوقات او بعضا فنقول
الادوام باعتبار منقولة الصريح مطلقة عامة وان كانت متحققة ههنا في ضمن رفع الايجاب في بعض الاوقات
بناء على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام اقتضيه تحقق الايجاب في زمان الوصف ثم قوله ادواتا عطف
على مادام وهي توقيت لثبوت المحول للموضوع فيكون الادوام سلبا لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس
توقيتا للضرورة مع كون الادوام نينا لادوام تلك الفردية وبما قرنا لك ظهر ان دفاع الشكوك الثلاثة

التي اوردوها بعض الناطرين حيث قال يرد ههنا الجملات الاول لزوم اتحاد الشرط والجزء قولنا
 اذا لم يكن دائما لم يتحقق السلب في الجملة الثانية لان الامم لن يتحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب
 في وقت وظلية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنشقة لا المطلقة العامة فالتحقق يقتضيه جعل
 الادوام مطلقة منشقة اصطلاحا عامة الثالثة ان قيد الادوام في القضية لا يبيد السلب وادام القوة
 بحسب الذات لا سلب وادام ثبوت المحل للموضوع لانه بقاعدة اللغز عطف واما على ما دام بطلان لا
 فيكون ظرفا للفروية كما دام ملتمس من الايجاب والسلب فيكون مشتقة عليها فليكن كونه احدية
 وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما يقتضيهما الايجاب والسلب والجزء الثاني انه جلد ابتدائية
 لبيان حال الجز الثاني اذ حاله اذ لم ينفذ للنقيض والنسبة بينها وبين القضية ابتداء خبره
 مخزون دل عليه ما بعد ان فصلت بهذا التفصيل وعديل ما منور في العوار التي والمقد
 اخذ من المطلق ان يجب التحقق مفارقات الذات الموضوع متعلق بوصفا اعتبارا والاول يجب
 والوصفية مسلم لكونها مأخوذة في مفهومها فلذلك لم يتعوض لاثباته واثبت وجوب كونه مفارقا
 ولم يتعوضوا احكامها من العكس والنقيض وتركيب القيل في الصريح التعرف شتاختي صدق
 فعلية النسبة لا بالفروية اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم من الادوام والوصف واما بالفروية فلانه
 اعم من الادوام وصددها بدورها في مادة الفروية التي يكونه العنوا في عين الذات نحو كل انسان حيوان
 بالفروية وكذا الى الابد في الوجودية الادامة هي الحكم فيها اخرج بقيد الفروية ما ليس الحكم
 بالفروية اعم المطلقة العامة والممكنان والوجوديان وبقوله في وقت معين المنشقان انه لا يقترن بها
 معين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله في اوقات وجود الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منه
 ما يتقابل اوقات الوصف كالمثال المذكور في كل قرينة وقت صيلولة الارض اذ انما وجميع
 اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مفارقا بناء على ان الكلام في الخاصيتين من غير
 ان ليس متى تمتعت الفروية في بعض اوقات الذات تحققت الفروية في اوقات الوصف نحو كل قرينة وقت
 صيلولة الارض اذ انما لا انما بحسب الذات معطوف على فروية ليس المعنى انه حكمها بالفروية
 المنشقة حال كونه ذلك الثبوت او السلب مقيد بعدم الادوام الذاتية ان يؤخذ اذ وجود
 ثبت الغير المتيقن في متلا في ضرورة شئ في السلب والادام من احوال الابداء لاه الحكم لا يجب
 وقوعه لا يقال يلزم خلو الراعي عن التقيض لاننا نقول ليس الايجاب والسلب على طر في التقيض مطلقا فان قولنا
 انما لا يجب ان يكون الحاصل صادقا في جميع احوالها يعان في الواقع وقد قلنا ان لا يكون

الملك

الملكة الخاصة هي سائر القضايا بل لزم فعلية النسبة في القضية الشخصية والجزئية فمزيد كالتبلا
 وبعض الناس كالتبلا مكانا كيلا يلزم ارتفاع التقيضين ايضاً ذلك واعلم من الدائم لجزءه
 الادوام من الفروية كما امر لتصادقها في الحق في مادة الوجودية الاخرية اذ انما الاطالة
 العام في مادة الادوام الخلاء من الفروية نحو كل ذلك متحرك بالفعل او مادام فلما لا بالفروية
 حيث اخرجوه ان نحو كل عتقاء موجود بالمكان الخاص في مادة الفروية ان الذاتية اذ انما الوصف
 العنوا عين الذات نحو كل انسان حيوان بالفروية على وجه ان افسرت بالفروية في جميع
 اوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانه اخذ من الوقتية من وجه كامر
 وموافقين لها في الحكم بناء على انها رفعت للنسبة التي قيدت بها من غير تناقض في موقفة تريب
 القضايا ان تركيبها مع قيد الادوام والاخرية واعلم ان عبارة المتن والضابط ان الادوام مشتركة
 اما مطلقة عامة والاخرية اما ملكة عامة ان يحذف لفظ الاشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم العطف على
 عاملين مختلفين من غير تقدم المحذور فلما كان له قصد الاختصار ليرتب الجزاء عليه
 ولا يرد انه لم يستعمل الاشارة في الادوام والمفعول في الاخرية لكونه مشتركة بينهما فان الاشارة
 يستعمل في المعنى المطابقين وغيره وان كان مستعملا في غيرهما لشيوع وكونه استعمال الاشارة لهذه النسبة لاثبات
 ان يكون استعمال النسبة اخرى لكون كل منها امرا اجاليا لوفصلها جميعا اما التقيضين وعدم مرادهم في
 الاتفاق في الحكم من الجملات مجموعا اشارة الى انواعها المختلفة كما قالوا في جمع الطهارات
 والمراد من الفراغ من الجملات الفراغ من تعريف ادواما وتقسيمها والنسبة بين اقسامها ولا يذهب عليك
 انه لا يجري العدول والتحصيل في الشرطية لان حرف السلب اذ كان جزء من المقدم او الثاني كان العدول
 في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة بالشرطية ان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين او الانفصال
 او سلبها سواء كان النسبتان موجبتين او سلبيتين وسعد لتي وكذا الجملة اذ اللزوم والفاء والفاء
 اقسام الحكم الشرطي لا يفتية وكذا الحقيقة والخارجية او الحكم في كل شرطية شامل لجميع التناويز الملكة
 ولا يستعمل على التناويز الحقيقة قد سمعت تدكير لا محالة في المقدم من تعريف الشرطية وتقسيمها
 اما المتصلة والمنفصلة ليرتب عليه تقسيم المتصلة اللازمية والاتفاقية فتراه وهي اما متصلة
 عطف على ما يترتب من تصنيفه داخل في قسم السمع والقضية معطوف على قوله قد سمعت
 وايسر واظاقت السمع بعد سبق تفسير القول المصروف والجزء الاول يسير مقدما والثاني بالياتم بيانها
 لكونها مأخوذة في ترتيب اللازمية والاتفاقية والمراد بها الوصولية القضية بقوتها ان المقسم في الام

لا يقتضى التعريف بالقياس عند الآخر عند مثل الأول خرف ^{في خصوصه} زمان كذا في التامس
وهنا ظرف زمان ان زمان حصول الآخر هو كانه فيتم شرطية بغيره ان المقدم والثانيان ^{المتصلان}
والمتصلان وجعلتهما القضية الاولى مع كل واحد مما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا تكون عملية
لنقدمها في الذم بغيره اذا ذكر الجزان يقدم الجزء الاول غالباً في شغل المفردة والمفردة
والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستصحب الاول استصحبه دعاء للصحة ولازم كذا في التامس بغيره ان
المراد بالعلاقة هنا ما يطلب الاول ان المقدم ان يكون الثاني اي التامس معاجلة سواء كانت موجبة
او لا فيكون قيد موجب ذلك احتراز عما لا يوجب وليس مقصود تفسير العلاقة حتى يرد ان العلاقة
شئ بسببه يستصحب شئ شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني ^{في العلم} والعلاقة هنا
على ما ذهب اليه الجمهور من ان التلازم بين شئين ليس احداهما علته للآخر بل يكون من مقتضى
الارتباط بينهما ثالث ويمثلون في ذلك المتضايفين وذلك ظن باطل فان المتضايفين الحقيقيين ^{مطلقاً}
علته واحدة التولد لا برة والنبوة كل منها يحتاج الى ذات فان النبوة يحتاج وجودها الى ذات ان
النبوة يحتاج الى ذات الاب وهو الرابط المحجوب واما المتضايفان المشهوران فلانها معلولان
علته واحدة العقل مثلاً وكلاهما يحتاج الى ذاته الاخر لا بل بعض كذا افاده الحق
الطوسي والحالم فبان يكون المقدم علته للتالي امره موجب له هو لا يجب به وجود المعلوم
بأنه كانت اوثانته او معلولاً له ان مقدم معلول التالي فان وجود المعلوم يستلزم وجود
العلته ^{طائفة موجبة} كانت اولاً او يكونا معلولاً علته واحدة لا كيف ما اتفق والالفاظ
الموجودة بالمرحمة متلازمة لكونها معلولة للعواجب بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة ارتباطاً
احد حجاباً بالآخر بحيث ينتج الاتصال بينهما كمالاً يكون مجرد مصاحبة كالفلك الاول والعقل الثاني
كذا افاده الحق الطوسي ومن هذا يتبين ان الافتالات التي ذكرها بعض النظار في مضحكة وهي
ان يكون المقدم التالي على معلول واحد بان يكون احدهما علته تامة والاخر علته ناقصة
فانه العلة الناقصة جزء للتامة تالا استلزام بينهما من حيث ذاتهما من استلزام المعلوم للعلته
من حيث ^{بعض} العلمة والجزئية من المتضايفين ومن حيث استلزام المعلوم الواحد اليها ^{مجرد}
مصاحبة وان يكون كلاهما علمتين مستلزمين وان يكونا معلولاً علمتين متضايفتين او علمتين
معلولين متضايفتين ^{والشئ} بل انهما متضايفتان للجزء او بالمعنى فان مع هذا الصور مجرد
مصاحبة كماله العقل الثاني والفلك الاول واما التضايف فبان يكونا متضايفين ^{في} التفصيل

فيه كذا العلمة فلا يرد ان الحمل غير حقيق ومقابل ان تضايفها كما هو علم الاستلزام تضايف علمتها
ومعلوم ليتها ومعلوم احدهما مع الآخر كذلك فوجه ان تضايف علمتها او معلوليتها لا يوجب ارتباطاً
بينهما وهذا التعريف لا يتناولاه بناء على ان المتبادر من قولنا هو الذي يصدق التامس فيها
على تقدير صدق المقدم ان يكون كذلك في نفس الامر ولو اريد به ان يكون ذلك منه وما شأنا ومعلوم
لها سواء طابقت الواقعة او لا يشمل الكاذبة ايضا فذلك قاله الاول والى ان شرح المطالع من ان هذا
التعريف للصادقة والكاذبة بالمقابلة كما ان مقتضى الموجبة لعدم اعتبار اول لفظ اعتبار
مستدرك لان مناط الخروج عدم صدق التامس فيها للعلاقة ثم اما على جميع التقادير ان كانت علمية
او علمية ان كانت حربية فاقبل ان يتناول الكاذبة العلمية التي يصدق التامس فيها على تقدير صدق
صدق المقدم لعلاقة ذلك لا يصدق على جميع تقادير المقدم لعلاقة اما لعدم صدقها على بعض التقادير
او للعلاقة وهم لان المعبرة في التعريف صدق التامس على تقدير صدق المقدم ان كمالاً فليان وان
فجزئياً لا على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قيل ان التعريف يتناول الاتفاقيات الصادقة
ايضاً لما صدق الاتصال الاتفاقي ايضاً لموجب ان الحكم لا يتحقق الا بموجب لما عرفت من ان مجرد
الاتصال في التحقق لموجب لا يكفي كونه لعلاقة يوجب ذلك بل لا بد ان يكون ذلك الموجب مقتضياً للارتباط
بينهما والثاني مجرد مصاحبة كما في معلول العقل الاول والسرانه موجب لكل واحد منهما غير ما هو
جهة الاخر فلا ينتج الاتصال بينهما كان الحكم متحققاً في الطرفين وكذلك العلاقة لان يكونا
متحققين في أنفسهما حتى يرد ان الحكم والعلاقة ليسا بالوجودات لعدم الحكم ارتباطاً
او ثبوتاً من غير علاقة فان صدق الحكم المتعبد بغيره انما يكون صادقة اذا كان الحكم مع ذلك المفرد
متحققاً في الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم حتى يرد ان انتفاءه لا يوجب الحكم لان
بطلان الدليل لا يوجب بطلان الحكم النظر في تدبر العلاقة قال الحق التفتازاني من غير
وجود علاقة يقتضيه ذلك او من غير اعتبارها نفع الاول لا يجمع الزومية والاتفاقية فخلاص
بمجرد توافق الجزئين بان تحقق موجب تحققها من غير ان يكون ارتباطاً بينهما ^{الاتصال}
بينهما فان قيل اذا توافق الجزان في التحقق كان المقدم متحققاً فافان اعتبار تقدير صدق تلك
لا فاده من الاتصال الذي هو معلول حرف الشرط والتعليق بانه لا علاقة بين ناخبة الحمار
كلامه يدل على انه لا علاقة في اتفاقية لقوله وليس فيها الاتفاق الطرفين على الصدق نص في ذلك
وهو التنازع من كلام الحق الطوسي في شرح الاشارات كما مر فاقال في شرح المطالع من ان

الاتفاقيات مشتقة ايضا على علاقة ان الحقيقة في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة تدفع بان
العلم لا يقتض وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بجهتين مختلفتين
بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما ارتكبه من الرق بان
العلاقة في الازمان مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعور بها وان كانت واجبة
في نفس الامر ولا اما ارتكبه صاحب القسطاس من العلاقة في الاتفاقيات نادرة الوقوع
على تقدير المقدم كمن يجب ان يصدق التلا عما تقدر صدق المقدم ولو كان التلا الصادق
منا في المقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق لم يصدق اتفاقية كذا الفاء المحقق
واطلاق الشرع بانه لا يشترط ذلك فان الصادق صادق بانه تقدير يعتبر اقترانه به
وعلى انه يحكم بها بالتنا في جزئها صدق فلو كانا في الصدق والكذب ظاهر التعاريف الثلاثة
بانه المنفصلات الثلاث لا تتركب الا من جزئين واليه ذهب الش وتبع الحق المنفصلة
فالاول مثل قولنا المفهوم اما واجب او ممكن او متعاضد مثل هذا الشيء اما ان يكون شيئا او جزءا
او حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجر او ارحا او احيوانا منفصلات متعددة بناء
على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تصور الا بين اثنين فقد زادت
يتعدد الانفصال مع ظهور القول بانه لا يمكن تركيب الحقيقة من اجزاء كثيرة بناء على انها تتركب
من الشيء ونقيضه او مساوي نقيضه ويكون للشيء الانقيض واحد ويمكن تركيب مانعة الجمع
مانعة الخلق من غير فارق ان المنفصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من اجزاء كثيرة من الشيء
ومن نقيضه او مساوي نقيضه حقيقة كانت او غيرها والمنفصلة المركبة من المنفصلات
متعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الخزان الا مثله المذكورة ونحوها منفصلات حقيقة من غير
نظر الى اخليلها الى المنفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه ان ارد بقوله والنسبة الواحدة
انتم را البين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية كانت او عملية فهو محل النزاع وان ارد ان
النسبة العملية والانصالية كذلك فلم لا ينفع ولذا ما قال الفارق من ان الحقيقة لا تتركب الا
الشيء ونقيضه او مساوي نقيضه ممنوع بل يتركب من الشيء ومن شئيين كل واحد منها اخص
من نقيضه فاما امثلة المداهمة وكذا ما قيل لو تراكب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فالجزء الثالث اما صا
فيجتمع مع الجزء الصادق من ذلك الجزئين او صادق فيجتمع مع الثاني منها فلا يتحقق الانفصال
الحقيقي فانه ياتي بالجزء الثالث فالانتم منه ان يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الاجزاء

القول

التي هي الاخرى ان يكون بين مجموع الاجزاء الثلاثة فالحق ان اعتبار الجزئين في التعاريف الكفاء على
اقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر صدق فقط انهم من غير ان يتنا في الكذب بل يمكن اعتبارها
على الكذب وكذا مانعة الخلو معناه من غير ان يتنا في الصدق فكل واحد منها به المنع يكون بيان حقيقة
نهو احد بلهم المنفصلة لكمال الانفصال فيه ولو كان يوجد في غيرها ايضا فالتب للمانعة
لاخرى بل حقيقة الانفصال الحاقا لمساواة بالعدم فالتب في نسبة الفرد الى الكل كقرشي
فالحقيقة بمعنى ما به الشيء هو ما يتناول الجاز على ما هو مطلقا قال الحق التفتازلي هذا
يحتل معنيين احدهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتنا في الصدق والآخر ان يحكم في جانب الكذب بتنا في الصدق وعدمه
وليس ببعدها يكون هذا مراد الصدق قوله فتطشادة الماعدم الحكم في جانب اخر الى الحكم
بالعدم ويحكم في مانعة الخلو بالتنا في الكذب ويعلم النسبة في جانب الصدق شئ من الثاني وعدمه
والآخر ان يحكم في مانعة الجمع بالتنا في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتنا في اوجده او لم يحكم بشئ
من الثاني وعدمه ويحكم في مانعة الخلو بالتنا في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنا في اوجده
او لم يحكم بشئ منها فمانعة الجمع بالعلم الاول مشروط بالحكم بعدم الثاني في الكذب وبالعلم الثاني مجردة
عن ذلك لكنها مسترودة بعدم الحكم بالتنا في الكذب وعدمه وبالعلم الثالث مجردة عن هذين الامرين
فكل منها اهم مما قبله ولذا قيل في مانعة الخلو فكل منها بالعينين الاخرين اهم من الحقيقة باعتبار العلم
وبالعلم الثالث خاصة اهم منها باعتبار المفهوم ايضا وهذا المعنى يكون اهم من الحقيقة وبها
العلم السابق بحث شريف وصفه بالشراف للترتيب سواء كان نقله من كلامه او وصفه من غيره
لكل الشئ نوع على من الجمع بينهما اذ لا يكون شئ واحدا وكثيرا من جهة واحدة وهذا نظر
اي ان يكون المراد عدم اجتماع بحسب الحمل وقد اجتمعوا في ذلك ان تحقق للزوم يستلزم
تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم ورجا من انه بصيغة الماضى عطف على قال
وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضى يعني ان ذلك الفاضل قال وادرجو
من انه ان يقع على الجواب اظهار الصعوبة دفع الانظار فيما اراده من عبارة القوم ثم انه مراد
القوم من عبارتهم انما مرادهم في نفس الامر لا يدل عليه اخر كلامه من قوله فقد بان ان الاشكال انما يشد
من سوء الزم لم يعتبره البين قضيتين كونه عبارة عن الحكم بالتنا في بين القضيتين اجابا او سلبا فاقول
انهم يجوز ان يريدوا بالتنا في عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وهم ولقد مرود من المرات
او مراد من المرات ضرورة امتناع حمل القضية على الفرد وانه الشئ ايه بيان مشاغلهم في ذلك

لا يقال انه متشاء هذا السؤال اطلاق قول الشرط ليس مرادهم بالنافاة في الجمع وخلاصة الجواب
 تخصيص النافاة في الجملة العنصرية بقية ان الكلام فيها فان اردت النافاة بين هذا وهذا ان
 اردت النافاة بين الحكيم المستفاد من هاتين القضيتين فقد بعد ما لاقى موضوعا اخر
 ونقطة حجة ما قبل هذا الشئ متحد باحد الحكم واحد والتزديد في المحول شبهة المنقطة
 باعتبار اشتغال على التنازع في المحول وقد يكون له جملة ابتدائية لتكثير بيان الاتصال بين الجزئين
 كانت القضية منفصلة لاشتغال على التنازع بين الحكيم كانت حجة لاشتغال على حكم واحد وهو
 ثبوت احد الامرين وبالجملة ان محله لا يقدم وخصامة قوله لا بد ان يكون محله ان يكون المحل العرشي
 متصلة اتصال بين الحكيم والحيلة كون احدهما ملزوما لآخر وان كانت في المعلوم العرشي والفة
 وان لم يرد العرشي المتصلة الحكم بالتنازع بين الحكيم والحيلة ثبوت احد الامرين في موضوع وان لم يكن ذلك
 العبارة وان لم يرد التنازع الا احدهما والصحيح وان كان في المعلوم العرشي متنازعا والنافاة
 مطروقة على قوله لان الحيلة او هو المقصود من الاحمال ولا يكتفي بمسألة وقد يفتقر الفوائد
 لم يفتقر هذه الصورة التفسيرية لا اعتبر صورة النافاة بينهما الوجود اذ لا يقع النافاة في العدة حين
 التفسير بقضيتين في كلامه قدس وصرح ان مدلول الحيلة الشبيهة بالنفصلة الاتصال في الصدق والحل
 اثبت احدهما للوضع فانه لازم فاقبل ان المقصود بقوله هذا الشئ اما واحد او كثير ليس الانفصال بينهما
 بل ثبوت احدهما اذا قصد الانفصال بينهما وهو معنى صحيح المقصد يكون القضية غير حيلة او نسبتها الانفصال
 ونسبة الحيلة ثبوت بينهما كون حيد فانه ثبت قضية غير حيلة وانما ان يطل حقيقة حيلة
 في الثبوت وانما ان يطل حقيقة الشرطية في قضيتين متنافيتين ان مدلول الحيلة الشبيهة انفصال المحول
 فانه ذكر المحول الاول اذ ثبت للوضع ثم اذكر المحول الثاني باو اذ ثبت ثبوت له مع منافاة اياه والبيان
 قدس سره سابقا بقوله في القضية حيلة مركبة من موضوع واحد الا انه قد ردد في محله فمدلول الشبهة
 الانفصال في الثبوت مع قول ان نسبتها الانفصال ونسبة الحيلة الثبوت وبينها كون بعيد يسر
 فبهي حيلة حرة لاشتغالها على حكم واحد من غير ترتيب وان عبرت عنها ان عبرت ببيان
 في الحكم كانت منفصلة وان عبرت ببيان على حكم واحد ردد في محله لان حيلة ولا يشاء ما مر هذا
 الشئ اما واحد او كثير فيكون منفصلة وان يكون حيلة فان النسبة لافان اشد الشبهة
 ان اتصال المتصلات كانت التفسير ليس باعتبار ضرورة وانما لا يوجب جباة متساوية
 انتظام المنفصلة اليها كانت انتظام المتصلة الا لزومية والاتفاق الا ان جعل المقسم كالواحد منها يتبين ان

الفرق

اقسام في اقسام التلثة ونبه العناد متعرج على نسبة المذكورة اربعة العناد وانه
 المتصلات التلثة في كونها تسمى بالانفصال من غير مدلية خصوصية الا في اقسام القسمة كسبة
 اللزوم والاتفاق المتصلات في كونها تسمى بالانفصال من غير خصوصية لشيء منها القسمة
 التي يكون الحكم زاد لفظ الحكم ليشمل الكاذبة وفيه مشاركة المانع شمول تعريف الحكم لانه اللزومية
 ونسب التلثة لاداء الجزئين سطح النظرين الواقع من ذلك ان ليس المراد ان يكون المراد التلثة بينهما مع
 قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتها فانه لا يتصور البين الشئ ونقيضه مع تحقق العناد بين الشئ وما في
 نقيضه او اخص منه او اعم منه وان لم يقتضه لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزم قد عرفنا ان
 التعريفات المذكورة هي من القوة وقد روي على صيغة المحمول في التعريف ان تعاريفها هي
 تعريفات لقسم منها بقرينة قوله وسال كل واحد منها والفقار المذكورة التعريفات راجعها المذكور
 في القسمة باعتبار قسم منها وهي الوجبة والادعي ان تخصيص التعريف بالوجبات او انهم تعريف
 تفصيل اقسام السوابب بحيث يتمتع عند التعلل بمزاياها هي التي يرفع ما حكم به في موجبها قد
 العادة المحذوفة في عبارة التي مشاركة المصير وجبها راجع الى السالبة واليمن الدوران سالبة
 كل واحد منها معلومة بعنوان انها سالبة وان لم تكن معلومة بخصوصيتها المذكور بمحل التعاريف المنفصلة
 بعده وليس تعريفا حتى يلزم كون التعريف لافراد على اننا نقول ان تعريف القدر المشترك بين تلك السوابب
 تعريف لافراد على ما يلزم من التلثة في العناد والاتفاق اوسع الحكم الانفصالي كما مر في
 قدس سره فالقول بان كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة الملكية ابل كيفية فالمراد بالمراد النسبة الملكية
 به كلام خالص في التحصيل فان الحكم في المراد سلب شئ عن شئ اخر موصية لزومية لانه
 حكم في المراد بالمراد ان لازم سلب ان يكون الطرفين في مشاركة الا ان طرف القضية يكون معدولة
 وان كان طرف اخر غير معدولة اما هو بمطابقة الحكم بالاتصال انه في المتصلة على الوجه الذي
 اعتبر في اقسام اللزوم والعناد والانفصال انه في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الانفصال الجمع اخص
 الجمع وحلوه اذ اتفقا فنفس الامر ان الحكم لانه بين الطرفين من الاتصال والانفصال في
 ذات مع قطع النظر عن انتشار والوضوح انهما اما ان يكونا صادقين او بعد التحليل باعتبار
 الحكم في اذ ادوات الشرط والجزاء حالها عن كونها قضيتين فضلا عن الصدق والكذب ومن
 صدقها ان يكون الحكم الذي فيها مطابقة لما نفس الامر او متخفة فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بين المطابقة
 وبين اعتبارها مع التحقق فليبين اما على صيغة الامر الحكم او على صيغة المضارع الحكم

مع ام ابتداء ان كلامه الشرطيات المتصلة والمتصلة من ان هذه الاقسام الاربعة مركبة من
ايضا يتركب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم لما لم يكن متنازعا في القلة بالطبع اعتبروا القسمين في اقسام
عن صادق عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بمحول الصدق والكذب امتناعه مستدل على عدم التركيب المذكور بامتناع الاستدلال المذكور
وليس هذا العادة الدعوى على ما قيل على ان الاستدلال المذكور راجع من ان يكون في القضايا الاربعة المفردات
ايقاله معارضة للعلل السابقة الدال على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور
في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة ان كلامنا في الكلية والاربع من العلى حليل صدق الجزئية وتوجيه
السؤال بين السند والجواب باثبات التهمة المنوعة بنفس كالا يفتى لاننا قلنا ذلك اذ لم يرد
من مقدم صادق وقال كاذب في الكلية لا في الجزئية مثلا اذ قلنا كلما كان زيد حمارا كان حيوانا يصدق
عليه جزئية وهو قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان حمارا ولا يصدق عليه كلية فان قلت انه اعتبار على
الجزئية في التركيب ينافي صراطين في الاقسام الاربعة فاما ان يستقط هذا القسم في بيان التركيب او ايراد
الاقسام على الاربعة فنقول تلك الاقسام الاربعة كانت باعتبار نسبتها الى انفسها امر في الاقسام
الرائدة المنوعة ما تقدم داخل في تلك الاقسام الاربعة وظاهرة الجواب ان هذا الاعتراض منشأه الغفلة
بمعنى القيد المذكور سابقا في بيان الاقسام وانما تعرض لمحو الصدق والكذب ان مقصوده بيان ما يتركب
من المتصلة ولا شك ان ذكره اذ لم يخل في البيان وليس مافى كلامه في حصر اقسام ما يتركب من الشرطيات
حيث قال ثم اذا نسبناهما الى انفسهما هذا اذا كانت المتصلة لاربعة ان التفصيل المذكور اعنا
في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لاربعة واما اذا كانت تلك الموجبة الصادقة
اتفاقية فتصدق عن الصادق ويكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في التمسك بالاجمع ما تقدم
وهو قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة الموجبة فاقبل ان اراد المراد مطلق الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح
قوله وصدق عن الكاذبين اذا اتفقت لا تصدق عنها ولا يتم قوله في بيان عدم تركيب الصادقة من مقدم صادق
وقال كاذب لا امتناع استدلال الصادق الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة الموجبة فلا حاجة الى اقل
فيما بعد هذا اذا كانت لاربعة واما اذا كانت اتفاقية فكذلكها من صادقين مع وهم في صدقها فيه
انما اراد ان بيان ذلك انما ينافي الصادقين ينقض بيان صدقها من الصادقين فلا يترك التعرض
ان الحارز ان يوفق شيئا من قلت ثبوت الشيء على تقدير ايقظ سورة في الواقع فنقول مع اتصال
الادعاء اذ لا حقا في الثانية حقا واما في حق الاول فمردود حقيقة الثانية فلا يبعد ان يكون الواقع

لجواز

لجواز استدلال محال محال واما ان لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون الثانية حقا فانه لو لم يكن حقا في الواقع لكان حقا
على تقدير ضرورة ليس التقدير والترض لا يغير الشيء في الواقع لم يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا في شرح المطالع
نعم المتصلة فيه شهادة المارد من غير الاتفاقية عدم ملاحظة العلاقة بانه يلزم ان يكون المتصلة
المتعلقة اتفاقية لا يفتى في ان صدقها صدق الطرفين اية الاتفاقية الخاصة او صدق الثانية الاتفاقية
بالا بد مع قلنا من عدم العلاقة اي بما ذكره الحق في تعريفها حيث قال وهي التي يكون ذلك فيها مجزئ وتكون
الطرفين فما اجاب به المحقق التمسك ان من هذا الحاشية ان الاتفاقية عند عدم ملاحظة العلاقة
واعتمادها لعدم العلاقة اصلا غير مانع في دفع البحث عن المصنفين تعريفه لا يكتفي بتقدير الحكم بصدق الثانية
على تقدير صدق المقدم لعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق في نفس الامر فيجوز كذبها عن الصادق في سعة كانت
خاصة او عامة عن مقدم صادق وقال كاذب كانت عامة لما استوفاهما فالتقسيم المتناهي بحسب
راجع الى اقسام واحد كقولنا انما يكون الاربعة زوجا او بنتا بمساويين اعم من الزوج لوجوده في
التباين فالانفصال بينهما يبين اتصال الخاص والعالم فيجتمعا في كذب مانعة الجمع بينهما الموجبة الحقيقية
العناية لما وجب تركها في هذه الاقسام الثلاثة ان ذكرها قد سرر بنية مع ان الانفصال يكون بين قضيتين
اما ان اتفق بين الكثر منها في منوعة كما عرفت في السابق هذا اذا كانا في معنى الجمع على
لان كلية الكلية او الكلية التي صفة الكلية ليست بسبب كونه موضوعا او محولا بل هي متولدة عن الكلية
فان الموضوع في قولنا انما يكون الكلى مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كون الحكم فيها كليا اياها لا بالجماع
الموضوع فالياء في لفظ الكلية الاربعة النسبة في الباقيتين هي صفة ليست لاجل ان مقدمها وتاليها كليتان
لذا في نفس النسبة وهو المطابق بقوله شخصيتان في بعضها مقدمها وتاليها كلى او موضوع مقدمها وتاليها
على ان متولدا على كثير من المتناهي بقوله شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي اذ اوضاع
الاحوال في الطرح الوضع نهاون بجاني ولما كان الوضع الغفور مستلزما لخصول حاله بسبب الوضع المطلق
على مطلق الحال واما اختاروها على الاحوال فيتم لها جميع الزمان والاحوال ان التبادر من الاحوال الى
في نفس الامر بخلاف اوضاع فانه يشترط الفرض والاعتبار حاصلا كانت او لا واذ وقع في عبارة البعض بعد اوضاع
لفظ الفروض تخصيصا لما يدل عليه لفظ الاوضاع بالالتزام وفي اذ في ما قاله الشارع في شرح المطالع ردا
على من ذكر الفروض بعد الاوضاع واما الفروض فانه يريد بها التقديرية يكون معنى الكلية ان الاتصال والافصال
ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلية في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فروض
مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكره الاحوال والشرطية في معنى الكلية اه لا شك ان كون اللزوم والاعتقاد

في جميع الأزمان والأوضاع صفة الزوم الكلية صفة الشرطية فالكلية ليس تنسب ذلك الكون إلى صفة حاصلة بحصوله
فلا يدل عليه قوله بحسب كلية الحكم بالاتصال والاتصال وهو كونهما بحيث يكون النفع المتفاد منه كذا ولا
قال الشافعي إذا كان التاماه فلا كان تلك الصفة منبئة عن هذا الحصول ناسخ الموقوف والكلية الشرطية أن يكون التام
لأنه المقدم كما في تعريف الدلالة بينهم المعنى من النقط وما قيل أن الوقت مقدور في الجملة بل في الحقيقة لا ينبغي بيان معنى
الحصول في هذا الوقت والمقصود سائر هذه الأقسام هي الأربعة الزمنية والعنصرية والوجبة لحدوثها
أن حصل قوله إذا كان التام الأزمان أو معانها على الزوم والعناء في نفس الأمر أن يكون ذلك مستقدا ومنها
سواء كانت الواقع أو لا كان شاملا لمصادفة والثالثة فكلية الاختاقية تتركب من عدم اعتبار رتبتها
أن لا تتركب العيلى المشتكى منها كلية البتة تعرف بالتأنيث بناء على ما مر غير مرة من أن السلب في الإيجاب
في جميع الأزمان لا يتخرج من هذا أنه يخرج من القضايا الشرطية الكلية الزمنية والعنصرية التي كان المقدم
نما في ما هو كذا كان أم موجود كان علما أو في نفس الزمان نحو كذا كان الزمان موجودا كان الفلك نحو لا أن
كونه الشيء غير زمني في غير واقع في الزمان ولا في ظرفه أي في أن يكون زوم الشيء في جميع الأزمنة جميع مقارنته
أي ما والكون نفس الزمان أن يكون زوم الشيء في جميع أمهات قد تدبر ذلك كونه تاسية به يعني أن اجتماع نسبة
بين المقدم والأمر المكنة الاجتماع مع حصول المقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارنا للأمر بمرور مقارنته
لأنه لا يرد في صور هذه المقارنات إلى صفة بسبب الاجتماع مع ما يستفاد من كلام الشافعي من بسببية الاقتراض في قوله
أنه عبارة عن نسبة الشيء المقدم وبين الأمر المكنة لأن المعنى المصدري فلا يرد ما قيل أن الاقتراض أن كان مقنيا
معاين بين مقارنته لتلك الأمور وأن ذلك بنينا للمعقول في مصايف كونه مقارنا وعلى التقديرين في الحقيقة
بالاقتراض وتلك هي في كلام قدس سوس من أن القرب بسبب الضاربة والمفروية في خلاف ما يشترط بينهم من أن
المصدر المبدئ في المقارنات يكون الشيء في الظاهر والمبني في المقول بمعنى كون الشيء مقصودا أن ذلك يسمى على أن يراعى
بالاجتماع والاقتراض المعنى المصدري النسبة التي بين المجتمعين والمقارنين وكذا الحال في القرب
وقد ينسب كتب الميراث الأوضاع الحاصلة لمل التعبد عن النتائج بالأوضاع باعتبار أنها تحصل من وضع
مقدمة المكنة الصدف مع المقدم لأنهم جسدوا في شغل الذهن من ذلك الأوضاع إلى النتائج المندوة
في تلك النسبة أو غير ذلك في عدم التعبد من قول الشافعي من أن ذلك الأوضاع كونه شرطية المعناه
وأنه مبني على النتائج والآثار في الأمور المكنة الاجتماع فيصاير هذا الكسرى فلا يرد إذا كانت مفردة
فيها أو مقصودا على الإيجام مع المقدم كونه شرطية مع زيادة أن ذلك مقصود من تعيين اسم وجه
أخر له وهو أنه قد يكون مقارنته مع تلك الأمور بغير بيان كونه قارنا أو قارنا للاقتراض أو لا مقتضى النسبة

فولم وهذه

وهذه المقارنات مفاصلة تلك الأمور لا يقتضيان تلك الأمور لا يدل عليه السياق وبذلك أم بالبيان أن
الحالات عبارة عن المقارنات المحصورة بين ما قيل أن المراد من كونه مقارنا كونه قارنا القاعدا أو كونه
طالعة في جميع الأزمان لأن معنى كذا في كل وقت سواء كان ما مصدرية والوقت مقدر أو موصوفة بمادة
من الوقت وحده الشرط صفة فيفيد عموم الأوقات بحسب الوضع اللغوي ولما انتصر على ذلك
من ذلك إلى أن عموم الأوضاع أمر اعتبره النعم في الكلية الشرطية زائدا على ما يستفاد من سور هامر حيث
اللفظ ولا يدل على أن الزوم الحيوانية للإنسانية ثابت في جميع الأزمان والأحوال ومن هذا ظهر وجه انحصار
النعم الرئيس ومن تبعه على الأوضاع لا عموم الأوضاع أمر مقرر ثابت في اللغة إنما العنصرية بأمر اعتبره النعم
في طينها اصطلاحا وقيل أن عموم الأزمان يستلزم عموم الأوضاع وبالعكس فوهم لأن يجوز أن يكون الزوم
متحققا في جميع الأزمان غير متحقق باعتبار بعض الأوضاع الممكنة وأن يكون متحققا في جميع الأوضاع الممكنة دون
جميع الأزمنة بأن يكون حصول المقدم في بعض الأزمنة متحققا وما وقع في شرح المطالع من أن ذلك التزم عموم الأزمان
لأنه لا وجه فيه أن عموم الأزمنة إنما يستلزم عموم الأوضاع الحاصلة فيها لعموم الأوضاع الممكنة التي لم تحصل
الأنظمة العبارة مقارنته إلى ما ذكره الشافعي في المقصود وذلك لأنه إذا فرض المقدم على وضع عدم التام
أو عدم لزوم التام كان أحد الأمرين مأخوذا مع فيكون مستلزما قطعيا لجواب استلزام المقدم لما قيده به
وأن لم يكن مستلزما نظر الماذن لك ما ذكره قدس سره أظهر إذا حاجة فيه المادعوى الاستلزام فإن علم
الاستلزام في ذلك المطالع مع عدم لزوم التام المقدم على بعض الأوضاع وما قيل في بيان أنه أمر من أن مازك
الشرير وعليه أن فرض المقدم على أحد الحالين لا يوجب كونه ملزوما لآخرهما بل كونه مجامعا ثم توجيه
بأن المراد من قوله مستلزام أنه مكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التام لازما معناه لا يجب أن يكون
لازما وقوله والبيان أنه معناه يحتمل أن يكون المقدم مستلزما للقيضين أو توجيه المراد عرض على عدم
التام أو على عدم لزوم التام فرضه على أحد العدمين بالضرورة في عدم ورود الاعتراض لما عرفت
ولكن التوجيه بغير خروج عن ظاهر العبارة لا ينبغي أن يصح ما كونه ظاهرة وباردة على السبيل من أن يكون
هذه المقنة في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لأن الدعوى أن المقدم مع فرض أحد حالين التام فكيف
تعين بأن المقدم أن فرضه على شيء من عديمي الوضعين لا يستلزم التام فخطأ لأن الدعوى أن المقدم على بعض
الأوضاع المفروضة يستلزم التام وأبد من التقييد الأوضاع الممكنة لأن من جملة الأوضاع المفروضة
وضع عدم التام أو عدم لزوم التام على هذا الوضع والاقتضاء التقييد والآن المقدم
على هذا الوضع مستلزما للقيضين اعترض عليه المحقق التفتا في أن التام امتناع مستلزام الشيء للقيضين

واقناع معانته لا وانما يتبع اذا كان الشئ امرامكنا واما اذا كان محالا فالمقدم مع الوضع المفروض فيجوز
 ان يستلزم التام ونقيضه المتصلة ويعان التام ونقيضه المتصلة وحاجته الى التام المذكور
 الكلام في كلية الشريعة بحسب نفس الامر على ما مر من شريح المطالع واشد انه لا يكون التام الا اذا
 تقدم في نفس الامر ولعمري كيف خفي هذا مع الفحول وتحمل الدفع بالارضية العقلية من ان يستلزم
 الشئ التقيضي لزم المناقاة بين اللازم وللزوم فان لزوم المناقاة بين اللازم وللزوم ليس اجلي فاما
 من يستلزم الشئ التقيضي فمن يجوز الاول على تقدير المفروض المحال يجوز الثاني ايضا ومن ان المطالع الاصح
 وتعميمها يوجب عدم الجزم بصدق الكلية لان المحل وان جاز ان يستلزم التقيضي لزم لا يجب ذلك وكذا
 فان كان ان يتقوله على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقا يجوز ان يكون هذا المحال مستلزما للتقيضي
 بطريق الوجوب كصدق الطر فيكون التام على هذا الوضع لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا
 لصدق التام ومقيد بانه يكون التام الاتمال بالضرورة وقيل المراد يجوز ان يكون لازما وقوله يكون مقتضى
 التام معناه فيجوز ان يكون مقتضى التام اه وقيل المراد كصدق الطرفين بالضرورة على اثنين ما عرفت في الزمنية
 وانما هذا التفسير في تفسير الكلية الشريعة او تفسير اوضاع بالركعة الاجتماع المتصلة بكون
 والمتصلة العنادية حيث ذكر الزوم والعناد في التفسير في الاتفاقية ان الخاصة يدل على جعل النتيجة
 فلا يكون التام صادقا على تقدير صدق المقدم واما الاتفاقية العامة فلا يقتضية اوضاع اصلا اذا تقدم
 اذا كان ذات فرضا لا يمتد اوضاع مع فاهم ولا تلتفت الى الغلظة الوهم لولا ذلك لمكان
 الى قوله ليست هي الاوضاع المكنة الاجتماع الى قوله بل الاوضاع الكلية اه ان المقصود بيان وجه التخصيص
 فقوله بل المقيد بيان الواقع وليس داخل في الدعوى ينصع عند النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التام صادقا
 فلا يصدق الكلية الاتفاقية المتصلة وتس على ذلك حال المتصلة الاتفاقية او المتصلة باعتبار الفاعل
 بدل الزوم فذلك جزئية المتصلة او الجزئية التي هي المتصلة والمتصلة ليست بسبب الجزئية
 التي هي المقدم والتام بل بسبب بعضية الزمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية لكلمة كما ينصع عنه
 احكامه ليس الجزئية من اوضاع الفاعل صدرت عن كون الشئ فرضا جزئيا كما لا يوجب من
 ادنى فطانت في بعض الزمان على بعض الاوضاع او بعضية كليها ان بعضية احدها على التقيضي
 يستلزم بعضية الاخرى كذلك اذا لا يتحقق الوضع بدون الزمان بدون ولما التقيضية التي حكم فيها
 في جميع الاحوال من غير فرض لا وضع او اجلس في غير حيزية في اجنهم اصطلاحهم على اعتبار اوضاع في
 مجموع الشريعة مع الزمان لا بغيره كما يجب لغة لا وضع لكونه من امثليات فان الجواد يطلق

على الخليات فيتعين بمقتضى الزمان والاحوال اما معا او منفردا بغيرية المثال فان الوقت فيه متعين و
 الوضع وزاد شريح المطالع قوله او ركبما يكون مثلا التقيضي وكل واحد منها والحكمة فان كل واحد منهما
 فالتقيضية التي حكم فيها على وضع معين من غير فرض لا زمان نحو ان جئتني ركبما كركبتك او في زمان معين
 يفرض لا اوضاع كمثل الشئ واختلاف في الخصوصية واما التقيضية التي حكم فيها على وضع معين لا في جميع
 الزمان او زمان معين في جميع الاوضاع في الزمان وجودها في الثانية فقط اه ان عموم الاوضاع يستلزم
 عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد واما الاطلاقان الوضع المعين ان كان مقتضى
 بحسب الزمنية لم يكن متعينا وان كان باقيا للشخص كان جميع الزمنية زمانا له فيكون الحكم فيما عدا وضع معين
 او في زمان معين فانه ما قيل ان التقيضي المذكور يوجب لطلوع بين الاشياء نحو ان جئتني اليوم
 فاركبتك لفظ اليوم ظرف لشرط فقيد توقيت الزوم لكن توقيت الزوم مرجح الزوم فيستلزم
 توقيت الزوم ضرورة فانه ما قيل ان المثال المذكور لا يوجب مثالا للخصوصية بل ليس اليوم وقتا لزوم بل
 للزوم وقرئ بين الزوم في وقت معين وبين الزوم لما في وقت معين فانه قال الشئ في شريح المطالع
 وما يجب ان يعلم هنا ان طبيعة المقدم في الخليات مقتضية التام مستندة بالاقتضاء اذا دخل الاوضاع في
 فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التام لم يكن الزوم والمعاد هو وجهه بل هو ما خروا ما في الجزاء
 فقدم ما دخل في اقتضاء التام فانه ذات معرفة عن الكلية فظ والارواح يستقل بالاقتضاء يكون هناك
 امرؤاذا على جميع المقدم ان انتم اليها يكتفي بالجميع بالاقتضاء فيكونه لازما بالقياس الى المجموع كلية
 والعينين الى طبيعة المقدم جزئية ثم اننا اذا اشتراط الاضطرار في اقتضاء الزوم الجزئي سقط ما قيل من انه
 يجب ثبوت الزوم الجزئي بين كل امرين فرضا فان لزامها لازم لا على بعض الاوضاع وهو وضع كونه
 مجتمعا مع وجب لا يصدق السالبة الكلية الزمنية واراد بكل امرين من الامور التي لا تعلق بينها
 كما صرح به في سابق كلامه امرين مطلقا فلا يرد ما ينصع ان سبب الزوم الكلي متحقق بين الشئ ونقيضه
 احواله ولا يترك مستلزما بشرط الاجتماع ان الاستدلال هنا بحسب الزمان وكلامنا في الزوم
 بحسب الواقع وطرقه انما هو اطلاق هذه التام عن سور الكلية وجزئية الاحوال والتقي
 بذكر اما ان معلومة من اللغة ان لا يرد دون تعديل التي هي الثانية او لفظا وذكرا معا ما وادان
 الانفصال مدلولها كما في تركيب المراد اما في امره على هذه التام ان التركيب الثاني من الثلاثة
 منحرفة هذه الست لان مقدم المتصلة اه مقدم المتصلة الزمنية فانها بالبحث عنها الفين
 واما المتصلة فلا تتميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع وما قيل من ان المقدم فيها مستصحب للتام والسحب

لم فاعل غير المستصحب لم مقبول ففهم ان طريقها متوافقان في الصدق وليس شيء منها مستصحب
 لاخر والوجد العلاقة بينهما كما مر من ان العلاقة امر سببية يستصحب الاول الثاني ولعل لم يترك
 الاستصحاب ان يجب لزوم الطبع يقال بمعنى الحقيقة ولما لم يكن المقدم والتابع حقيقة سوى
 المزوم كونها من القضايا فلو الطبع بالمزوم لان مزوم المقدم ايمن ان مزوم المقدم في
 القضية الزومية بالنظر اذا نظر المزوم مع قطع النظر عن خصوصية المواد فمزمع مزوم
 الثاني لان مزوم المقدم في المزوم ومزوم الثاني لازم وذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدقة
 قضية عما تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق لازم عما تقدير صدق المزوم
 والمزوم الشيء من حيث انه مزوم لا يحتمل ان يكون لازما وان كان بعض المواد التلازم من الجاني
 لكن ذلك خارج عن مزوم الزومية فالمقدم والمتصل الزومية شعبي بان يكون مقدما لكونه
 ملزوما والثالث متعيني بان يكون ملزوما لكونه لازما وبما مرنا ان دفع ما قال المحقق التفتازاني من ان لازم
 ان المزوم مدخلا في مزوم المقدم والثالث وبعض الناظرين قال يريدان مزوم ما يصدق عليه المقدم
 في القضية ملزوم وتضمن الزومية نظرا الى ان دفع ما قطع النظر عن خصوصية المواد وكذا قولهم
 الثالث وايضا عليك ان بعيد عن عبارة الشر وان لفظ المزوم رادع فان الاول ان يقال وما
 عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه الثالث لازم وان كان ما يصدق عليه مما يمتاز عما يصدق عليه الاخر
 بصفة الزومية واللازمة لا يقتضي امتياز احد عما في الاخر بحسب المزوم والمتصل لم يعتبر انهما حيث
 انما متعينا بصفة الزومية واللازمة مأخوذان في خلاف المنفصلة او العنادية فان
 مزوم الثالث معنى في الاعتبار كونه ملزوما للما ان لم فاعل ومزوم المقدم في اعتبار كونه مقدما للما
 لم مقبول واما بدون اعتبار الوضعيين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريف هي التي حكم فيها الثاني
 لذات الجزئي لكون الثالث منافيا للاول او بالعكس والمعاد لا بد ان يكون معاندا لان المنفعة
 يكون من الطرفين والتعارف انما هو بحسب الذكر وجعل احدهما فاعلا واخر جيا والاخر مقبولا وارجح
 وهذا معنى قوله لان معاندا احد الشئيين لاخر في قوة معاندا لآخر اياه اي ينقض فلا كراهة
 من جهة عند الاخر حال واعداد انظر الى ذاتها ولم يلاحظ معها الوضائف المذكوران وبما مر
 لك اندفع ما قال المحقق التفتازاني من ان كون الشئ قوة الاخر لا يقتضي تميزها بحسب المزوم
 لان غاية التلازم في الصدق ولا ينبغي ان مزوم المعاند لم فاعل غير المعاند لم مقبول لان ذلك التعاريف
 انما هو باعتبار الوضعيين بها واما اذا نظر الى ذاتها فليس فيها الا التعاريف وهما متساويان في ذلك

فلو احتملها

فلو احتملها واحكامها الواحق القضايا هي القضايا التي يقال لها التقيض والعكس والزم الشرطية
 هي المعادة المصدرية لان المحمولات يوضع منها فيقال مناقضة كذا ومنعك كذا ولازم كذا والواجب
 الازمة متحمل على بيانها لتوقف موقفة غيره اه لان عكس القضايا او لازم الشرطيات
 يتوقف على اخذ التقيض وهو اختلاف اهل هذا كونه صدق او رسا ان بيان كونه نوعيا
 الزومات الاصطلاحية حدودا ورسوما قد سبق في تعريفات الهيئات المفصلة بالامزيد عليه
 كون الازمة صادقة اه لفظ الاول في مقابلته الاخر في نوعيته اصدىها وقد دفع في بعض النسخ اصدىها
 جنس بعيد جزم بالحسبة نفيها الى كون نوعيا للمزوم الاصطلاحية واما ان ذكر المزوم العام
 لا يجوز في التعريف مطلقا عند المتأخرين انه قد يكون اه واذ كان كذلك فيتعذر الجواب عنه
 فيكون جنسا بعيدا يخرج الاختلاف اه لم يصرح في القبول والخروج بكونها فصولا اخذوا اعتمادا
 على التحقيق السابقة في تعريف الهيئات او لعدم تعلق الغرض بتعيينها لذات وصورة واذ كان
 الصورة اما الاختلاف من اضافة العام الى الخاص لا اضافة الذات فلا يقتضي ان يكون لاختلاف مادة
 وصورة على ما وهم بل مادة يكون الاختلاف صورة له وهي القضيةان قد جرى في المورثات
 قد صحت في سببها من كتب ان التقيض للمزوم قد يصدق بان يلاحظ ذاته ويدخل عليه
 التقيض فيكون تقيضا له بمعنى العدول وقد يصدق بان يلاحظ سببه الى الشئ ويرجع تلك النسبة فيكون
 تقيضا له بمعنى السلب فلا يصح تخصيصه ان يلزم ان يكون التعريف جامعيا فيعرف بالحق
 اي بعد العلم بان تقيض كل شئ نفسه وان الصدق والكذب في المراتب بمعنى الحمل فيحصل تعريف التناقض
 في المورثات اختلافا بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذات حمل احدهما وعدم حمل الاخر فلا يرد المزوم
 الاصطلاحية كيف تعرف بالغايبه فلا وجه استرجاعه على قوله المقصود هو ان تعريف تناقض
 القضايا وقوله اما تناقض المراتب جملة معترضة بل لخصوص المادة اي لخصوص المادة اعني كون
 المحمول اعم من الموضوع في تلك التقيضين مدخل في تحقق التناقض ولست لازم الاختلاف صدق اصدىها
 وكذب الاخر فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس بتقيضا لصدق احدهما وكذب الاخر بل اصدىها صادقة
 والاخرى كاذبة اتفاقا القضيةان اه اي القضيةان المتعارفتان فلا يرد منحصرا الطبيعية
 على انها داخل في المحسوسة عند البعض المختلفان بالاجاب والسلب الثاني يمكن تحقق التناقض
 بينها بناء على امتناع ان يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لذات صدق احدهما وكذب الاخر
 اما محذور من ان اه فلا يرد عدم التعرض للملك واما ما قيل ان المراد القضيةان المختلفتان بالاجاب

والسلب بالاختلاف المبرور المبين في تعريف التناقض فليس شيء اذ بعد اعتبار تقييدها بالاختلاف المخصوص
الاعتبار اعتبار الشرط في تحقق التناقض بينهما فالنقطة لا يتحققها الا بعد تحقق ثاني وحدتين
يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلي وذلك
اذا لم يعتبر معها الجهة بخلاف المحصورات فان لا يتحقق بينهما الا بعد اعتبار شرط اخر وهو الاختلاف في الكمية
فان دفع ما قيل ان اريد ان المخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشروط فلا اختصاصا بالخصوصيتين
وان اريد انها يمكن في تناقض المخصوصتين فلا يتم ذلك لان ابد منه الاختلاف في الجهة والمراد لزوم تلك الوحدات
في المخصوصتين ان لا بد من تحقق جميعها في كل مخصصتين متناقضتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع
دون سائر الوحدات او قد لا يكون الحكم ما لا يقبل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل
المراد ان اذا اعتبرنا احد التقييدتين وحدة منها ابد من اعتبارها في الاخرى ثم ان ذكر شروط تحقق التناقض
بعد تعريفه لان التعريف انما يقيد معرفة مفهومه ويخرج عما عداه لا طريق عمله ونحن نحتاج في الاقيسة
الى اخذ التقييد فلما ذكرنا شروط تحققه وورد الحق التفتنا الى ان الشروط المذكورة لا يمكن تحقق
التناقض بينهما فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكرنا فزيد كاتب امي بالعلم الواسطي على القرطاس البنداد
زيد ليس بكاتب امي يعلم اخر على قرطاس اخر ولعل ان جميع ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فان المراد
به قد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او آلة او محلا او غير ذلك وحدة الموضوع لم يقبل وحدة الحكم
عليه لان المخصوصتين تناقض الشرطيات على وحدة وحدة الشرط اي اذا اعتبرنا احدهما قيد ابد
يعتبر ذلك في الاخرى لعدم التناقض عند اختلاف الشرط اي عند اختلاف القضية بين الشرط وتلك
بان يعتبر الشرط احدهما دون الاخرى او يعتبر كل منهما شرط مخالف للشرط الاخرى فلا يرد ان الدليل لا يثبت
وجوب وحدة الشرط لان يجوز مع ذلك التناقض بين مشروط وغير مشروط مع ان ليس فيه وحدة
الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثال الجسم مفروق بشرط
كونه ابيض الجسم ليس بمفروق للبصير مطلقا من غير تقييد البياض فانما اختلف الكل والجزء
لم يتناقضا مع احتمال الكل على الجزء فاذا اختلفا بان يكون الحكم احدهما جزءا والاخرى مع جزء اخر فكل
لجزء اي بمفروق والجزء ليس بجزء اي بمفروق لان انتفاء التناقض بطريق الاول اي بمفروق وهو
ان الحكم فان اعطاه واعصابه واظفاره وعينه ليس بجزء وحدة القوة والفعل اراد بالقوة
عدم الحصول في زمانه حصول الحال مع امكانه وبالفعل الحصول وهو غير امكان والاطلاق الذي من الجات
الاين ان يكون تقييدها بالامكان والاطلاق العام في الحقيقة هما قيدان للمحمول وليسا كقيدين للنسبة

يعني لا بد من التناقض ان من قبله لمتحقق التناقض حيث لم يقيد به المخصوصتين ان لا بد منها في تحققه
لانها كافية اذ لا بد من تناقض المخصصتين منها وان لم تكن كافية تحت برد ان لا بد من التخصيص بالمخصصتين
انصب واقوى لان الشرط في اغلب وصف الموضوع وحال من احواله والكل والجزء انما هو الموضوع
والوفاي قيود الاحداث لكون الذات فاعتبارها في الحكم الذي هو عبارة عن المفهوم او
يعني ان انتفاء التناقض حاصله ان شرط الاختلاف في الكمية المحصورات انما يثبت اذا ثبت ان
الاتحاد الكلية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقوله كذب الكليتين فيما اذا كان
المحمول اعم واما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيتين في ان صدقها كما ان مقارن الاتحاد الكلي كذلك
مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد في شرط تحقق التناقض في الجزئيتين
فلا يثبت لشرط الاختلاف في الكمية بل عدم الاتحاد الكلية وليس حاصل الاستثناء ان لم اعتبر
الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل لكل واحد منهما مع اعتبار
بانه الشروط حتى يرد عليها اعتبار الاختلاف في الكمية لان كافي في تحقق التناقض في جميع المحصورات
بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه لا يمكن تحقق الاتحاد مع الشروط الباقية في الكليتين مع عدم التناقض
فلم لا يكون الاتحاد اشار بذلك الى ان مقصود الشرع من استلزام صدق الجزئيتين لشرط الاختلاف
ببند جواز ان يكون الصدق بوطأة الاتحاد وانما ذكره بصورة الدعوى حيث قال انما يتصادف فان
الاختلاف الموضوع الاتحاد الكلية بطريق الاستظهار انما هو مفهوماتها وما قيل ان قد اعتبر
في التناقض للوحدات الستة سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خاصة عن مفهوم القضية فتدفع
باعتقوت من ان المراد اعتبار تلك الوحدات فيه انما اعتبر احدها من مفهوم القضية بمفروق في نقيضها
ايضا خارجة عن مفهوم القضية لان الحكم فيه على البعض للبرهان فانها داخل في مفهوم القضايا
لان الكلام في المحصورات الاربع هذا سؤال متعلقه منشأه عدم الفرق بين وحدة الموضوع
وخصوصية الموضوع في القضايا الجزئية كما اشار بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات المحصورات
الجزئية بترتبة سوق الكلام وحدة الموضوع والذكر ان يكون عنوان القضية واحدا
انما اعتبر الاختلاف في الكمية في الجزئيتين ومع اعتبارهم عطف ما قوله ان تقوم قد اعتبروا الاتحاد
ان حاصل السؤال واما حاصل السؤال الاول فهو المذهب متابعا انهم اعتبروا وحدة
فيكون السؤال متعلقا بحاصل المدعى ان شرط الاختلاف في الكمية معارضة لدليله فكيف يشترط ان لا
الاستغناء عن الاتحاد كذب الجزئيتين ان في شرح المطالع ايقال هذا الدليل لا يرد على المدعى

انه انما يدل على اختلاف الجهة في الغزوة والامكان والصوره الجزئية لا تثبت الكلية لانقول نقيض الوجبة
رفعها ولا خفاء ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجبا بتلك الجهة فلا يكون تلك الجهة محفوظا في النقيض ولما
كان هذا المعنى كالظن به عليه بايراده الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى بعبارة رفع النسبة
الموجبة بجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجبا بتلك الجهة فيكون الجهة
متحدة في النقيضين وقد يكون باعتبار رفع الجهة مع بقا النسبة فرفع النسبة الموجبة وما يابى اعم من الرفع
لكيف بتلك الجهة فلا يكون الرفع الكيف بالجهة نقيضا لاما مساويا له بل رفع الجهة او مساوية فاندفع ما قبل
ان رفع النسبة الموجبة كما ان اعم من رفعها الموجبة بها اعم من رفع النسبة الموجبة بجهة اخرى فينبغي ان يكون
نقيض الموجبة موجبة ان الجهة لاخرى مساوية لرفعها او غير رفعها كالبينة الشئ واما قيل ان رفع النسبة
مقيدا بوقت معين يابى رفع النسبة في ذلك الوقت ولذا اثبت صاحب الكشف التناقض بين المطلقين
الوقتيين حتى صرح بانها كالتخصيصين المتناقضين وان رفع الاطلاق ليس اعم من اطلاق الرفع والالتحق
مع اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والايجاب معا وان رفع الامكان ليس اعم من امكن الرفع والالم
يصدق امكن الايجاب مع امكن الرفع فجواب ما اشار اليه الشئ في شرح المطالع من ان الكلام في الوجها قد سبق
ان الاطلاق ليس من الجهات وكذلك الامكان فان الممكنة ليست قضية بالفعل فضلا عن ان يكون موجبة وان
التناقض بين الوقتيين لم يثبت اختلاف انقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت بعضها والسلب البعض
الاخر الا انما اخذنا النسبة بحسب الان الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يحاد يطلق عليه بحسب التعارف
ثم اتول ان رفع النسبة مقيدا بوقت معين يابى رفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يتحقق رفع
النسبة في النسبة في ذلك الوقت بانتفاء الوقت وان رفع الاطلاق وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع لكن
اطلاق الرفع اعم منه فانه يجمع اطلاق الايجاب ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون
مساويا لرفع الدوام الذي هو نقيض الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان يجمع
الضرورة وامكان الرفع بجامعها فتدبر اعم ولا امر قبل بيان تعارض الوجهات فان هذه المقدمة
ما ضرورة ولا يلزمها على ما يتوقف عليه فيه مناقشة او يفتح ان تلك المقدمة سواء كان المقصود
الحكم على النقيض كما يشعرب لفظ فلا وقع فيه لايصح لعدم شموله الايجاب مع كونه نقيضا للسلب
فان كانه متريا لم يكن جامعا واذ كان حكما يلزم حمل الخاص على جميع افراد العام انه السلب في
لك ان تقول لانها شئ بل هو لا شئ من حيث فانه وان كان شيئا من حيث انه مفهوم من الزهوات فينتقل
العلم والتبادر من الشئ ما يكون نفسه شيئا سيما اذا وقع في مقابلة الرفع ولو قال ان السلب نقيض الايجاب

لا يستناد من تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بالايجاب والسلب فلو لم يكن الايجاب نقيض السلب
لم يتحقق التناقض بينهما كان او لا وليس الايجاب رفع السلب لان رفعه يتوقف فعلة على تعقل السلب
الايجاب فالاول ان يقال رفع كل شئ نقيضه لان يكون حكما بالعام على الخاص فيجوز ان يكون النقيض غير
الرفع وهو الايجاب اما ورود ان يكون شئ واحد نقيضان وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب
2 نقيض السلب وليا مختلفين بالايجاب والسلب فمشتك الورود بين العبارتين واصعبه
رفع هذا الاشكال اختار السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد ان الايجاب ليس نقيضا
للسلب بل لازم مساو لنقيضه ان سلب السلب فالعبارتان عنده مساويتان واذاعة للمق
والاخرى ان ما اختاره بطل تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين النقيضين بالايجاب والسلب وان
يكون التناقض نسبة مكررة ضرورة ان نقيض الايجاب السلب ونقيض السلب السلب والسلب والسلب
انكسار النسبة واختار الحق الدلالة ان السلب انما يرفع الايجاب فنقيض الايجاب ليس سلب السلب
نقيضا لان قوة السالبة السالبة المحمودة هي ان يكون نقيضا للسلب وانما يرفع ثبوت السلب يكون قوة
الموجبة السالبة المحمودة فيكون نقيضه سلب السلب الذي هو قوة السالبة السالبة المحمودة ويكون الايجاب
نقيضا له فمع هذا يلزم ان يكون للسلب نقيضان بل لكل اعتبار نقيض ويكون التناقض مختصا بين الايجاب
والسلب كما يرد عليه انما اختار الشق الاول وانما ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمودة كما يكون
لكذلك لو اعتبر سلب السلب من شئ اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئ وبين نفسها
فلا تم الا لو ثبت انه لا يمكن تعقل السلب الا بين شيئين فلا يمكن تعقل سلب السلب الا بان يتعقل سلبه
عن شئ لثم المرام لكن دونه شرط القتاد واقوله لا يشبه على عاقل ان النسبة بين شيئين في نفس الامر
اما بالثبوت او بالسلب لان التصديق بان الشئ اما ان يكون او لا يكون بغيرها او لا فليس نفس الامر نسبة
بين شيئين هي سلب السلب انما هو مجرد اعتبار عقلا ويعبر عن النسبة الايجابية بما لا يلزم من ذلك
بين الايجاب وسلب السلب في نفس الامر لا تعارفا فيما صدق عليه انما هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ
واحد نقيضان وهذا مع قول الشئ في بحث نسبة الطبقات من شئ المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب
غير ضرورة الايجاب بعبارة غير انفس الامور حيث المزعم لان سلب ضرورة الايجاب نقيض ضرورة
الايجاب فيكون ضرورة الايجاب نقيضا لان التناقض من الجانبين فلو كان سلب ضرورة الايجاب مغايرا
لفرودة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وعلى هذا مع قولهم نقيض كل شئ رفعه ان نقيض
كل شئ وجوده اي ما لا يكون منه هو سلب شئ كما هو المتبادر من مقابلة شئ في الرفع رفعه واذ كان

الرفع نقيضه يكون ذلك الشيء الوجودي ايضا نقيضا وهذا هو النقيض من تعريف التناقض والاختلاف
 بالاجاب السلب الذي يقتضيه لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعاً لذلك الاجاب
 بعينه انتفاء الوسط بينهما وكونه التناقض بينهما بالذات وانما يتحقق نقيض كل اجاب سلب ليس متعلق
 المورد في سببه ان نقيض ضرورة الاجاب امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الاجاب بمعنى
 قولهم رفعه رفعه نفسه او رفعه عن شيء على ما هو في الخالية فرفع نفسه القضية والموردات اذا
 اخذ نقيضها بمعنى العدول ورفع عن شيء اذا اخذ نقيضها بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستتبع من
 كلمة لا وليس وغيرها لا المعنى الصدق كما لا يخفى عند بر وخذ ما آتيناك وكلمة من الشاكرين ولا تنفت
 المترهات الناطقين فانها كسراب ببيعة بحسب الظاهر ماء الا ان يريد ان يستتبع قوله
 في مناقشة اي فيه منافاة في جميع الاوقات الاوقات تلك الارادة كما تلك الارادة باقى عند قوله وهذا
 القدر كاف وقوله اطلق اسم النقيض عليه يجوز ان ينافيه كون هذا الكلام تهمة للنعيم النقيض لعل مراده
 قدس بقوله فيظهر صدق انه ان يظهر صدق نفسه وان لم يكن مناسبا لهذا الكلام وهذا القدر ان هذا
 المقدار الاجمالي من العرف كاف في اخذ نقيض القضية بل في اخذ نقيض اي منهما اريد ولنظرة ابدائية لا غاية
 كما انه مستدل ان لقوم ان هذا القدر الاجمالي اذا كان كافيا في الحاجة الى بيان نقائص المورد
 قضية لها من مضمون اراد القضية المفروضة ان المعقولة نفس النعيم وكذا من قوله من القضايا ان مضمون نقيضه من
 قوله انما ما ارد من قوله لتناقض القضايا وانما هو ركن النقيض في المفروضة مع ان الاصل القضية المعقولة
 ان فهم المعادة قالب الفاظ سهل واظهر لازم ما لو تقدمت هذه الاطراف فلا يتقضى ان يلزم ان
 يكون كل انسان حيوانا نقيضا لبعض الناطق ليس بجوابه فانه اطلق اسم النقيض يجوز ان يابى الملاق
 اسم اصل المتلازمين على اخر فالعلاقة النجاة وليس هذا نقيضا حقيقة لان المعبرة التناقض ان يكون
 لذاته مقتضيا لصدق احدهما وكذب الاخرى وما ذلك الا بين الشيء ورفع لا عرفت في الكلام اي
 العكس وعكس النقيض وكذا في غير الخلف فالمراد بالنقيض اي بلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل
 قد يراد من النقيض كما في قوله فنقيض الضرورة الممكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله فنقيض الدائمة
 المطلقة العامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي في بعضها في المعنى المجازي وفي معنى
 الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم المجاز كما ما يطلق عليه النقيض وما تفسيره بان المراد بالنقيض
 ما يصدق على احد الامر من النوعين الا ان فهم ان النوعين اعم صادق على كل واحد منهما الا على احدهما
 ليس ضرورة من الجانب الخالفه الجانب الذي يقيد بالامكان العام ضرورة الاجاب اي اذا عكس القدر



منه ما هو